



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل / كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ آدَابِ الرَّافِدِينَ

مجلة فصلية علمية محكمة
تصدر عن كلية الآداب - جامعة الموصل

العدد الثاني والثمانون / السنة الخمسون
محرم - ١٤٤٢ هـ / أيلول ٢٠٢٠ م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢

ISSN 0378- 2867

E ISSN 2664-2506

P ISSN 1813-0526

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com

URL: <https://radab.mosuljournals.com>

المجلة العراقية للدراسات والبحوث

مجلة محكمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثقة في الآداب والعلوم الإنسانية

باللغة العربية واللغات الأجنبية

العدد: الثاني والثمانون السنة: الخمسون / مُحَرَّم - ١٤٤٢هـ / أيلول ٢٠٢٠م

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عمار عبداللطيف عبد العالي (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: المدرس الدكتور شيبان أديب رمضان الشيباني (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور حميد كردي الفلاحي	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الأنبار/ العراق
الأستاذ الدكتور عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن	(الترجمة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرايبة	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الزيتونة/ الأردن
الأستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/ جامعة بابل/ العراق
الأستاذ الدكتور كلود فيننثز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلبي/ فرنسا
الأستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/ جامعة طيبة/ السعودية
الأستاذ الدكتور نايف محمد شبيب	(التاريخ) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتورة سوزان يوسف أحمد	(الإعلام) كلية الآداب/ جامعة عين شمس/ مصر
الأستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/ جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الإسكندرية
الأستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأستاذ المساعد الدكتورة أسماء سعود إدهام	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
المدرس الدكتور هجران عبدالإله أحمد	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير :

التقويم اللغوي: أ.م. عصام طاهر محمد	- مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزية
أ.م.د. أسماء سعود إدهام	- مقوم لغوي/ اللغة العربية
المتابعة: مترجم. إيمان جرجيس أمين	- إدارة المتابعة
مترجم. نجلاء أحمد حسين	- إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

- ١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=signup> .
- ٢- بعد التسجيل سترسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنه سَجَل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=login> .
- ٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلق به وبحثه ويمكنه الاطلاع عليها عند تحميل بحثه .
- ٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :
 - تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦ / المتن: بحرف ١٤ / الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذكر آنفًا .
 - تُرتّب الهوامش أرقامًا لكل صفحة، ويُعرّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
 - يُحال البحث إلى خبيرين يرشّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكّم) للفحص الأخير، وترجيح جهة القبول أو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونية ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .
- ٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :
 - يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .
 - يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .

• يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمّا الشروط العلميّة فكما هو مبين على النحو الآتي :

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليّة البحث) .

• يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثيّة أو فرضيّات تعبر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلّها أو دحضها علميًّا في متن البحث .

• يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأن يحدّد الغرض من تطبيقها.

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .

• يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتّبع فيه .

• يجب مراعاة تصميم البحث وأسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.

• يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثيّة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.

• يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثيّة أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقررته تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلّتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكرية ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير فاقترضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتويات

الصفحة	العنوان
بحوث اللغة العربية	
24-1	هواجس بركات القومية في نصه الروائي رواية فقهاء الظلام نموذجاً محمد جواد حبيب و حسين أحمد سيتو
55-25	أسماء الشخصيات في رواية الإعصار والمنذنة لعماد الدين خليل دراسة لغوية تحليلية باسل خلف حمود
79-56	بدر الدين العيني بلاغياً قراءة في كتابيه : (عمدة القارئ ، وشرح الشواهد الكبرى) عبد القادر عبد الله فتحي
129-80	الجنود الشرقية للرومانسية الغربية فارس عزيز حمودي
146-130	الموت في عينية متمم بن نورية بين المواجهة والاستسلام نصرت صالح يونس
182-147	المعاني النحوية ونسيج النص، دراسة في قصيدة "يا أيها المغتائبنا" لعمر بن معدى كرب عادل فتحي رياض
216-183	سؤال الهوية في شعر لسان الدين بن الخطيب (ت776هـ) بشار نديم أحمد الباجي
254-217	تنوع الإيقاع الزمني في قصص يحيى الطاهر عبد الله القصيرة "ثلاث شجرات كبيرة تثمر برتقالاً" و"الدف والصندوق" أنموذجاً هيثم أحمد حسين المعماري
270-255	استراتيجية التلقي في قصيدة ترانيم قلبي الصغير للشاعر عمر السراي ريم محمد طيب
310-271	سورة العنكبوت دراسة أسلوبية سلوى بكر حسين
338-311	تجليات السخرية في الأعمال السياسية لزارقاني -العنوان أنموذجاً- وسن عبد الغني مال الله المختار
380-339	أثر التأويل النحوي في توجيه المعنى والإعراب في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي (ت 377 هـ) وسام يعقوب هلال
407-381	دلالات الماء في شعر جميل بثينة جمانة محمد نايف الدليمي
438-408	مناهج تحقيق النصوص دراسة مقارنة بين كتابي رمضان عبد التواب وصالح الدين المنجد رعد ريثم حسين الحسيني
بحوث التاريخ والحضارة الإسلامية	
458-439	موقف الحزب الشيوعي التونسي من التجربة الاشتراكية الدستورية 1970-1964 سعد توفيق عزيز البزاز
503-459	اعادة رسم الخارطة الادارية للولايات العراقية ولاية بغداد 1872-1869 انموذجاً

	لمى عبدالعزيز مصطفى
541 - 504	منهجية السهمودي (ت911هـ/1505م) في تدوين السيرة النبوية في كتابه وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى (ﷺ) سائلة محمود محمد عبد القادر
568 - 542	دور الخلفاء العباسيين في تحصين المدن الثغرية مع الدولة البيزنطية في العصر العباسي الأوّل (132-232هـ/750-847م) صفوان طه حسن الناصر فراس يوسف إبراهيم
595-569	العلاقة بين الاقباط البشموور والولاة العباسيين في مصر (132-227هـ / 750م-831م) عمار حسون عبو العكيدي
632 - 596	موانئ ساحل بلاد الشام واهميتها الاقتصادية خلال فترة الحروب الصليبية في ضوء كتابات الجغرافيين والرحالة العرب والمسلمين والمصادر الصليبية قيس فتحي احمد
664 - 633	وظيفة التدريس في مدارس دمشق خلال العصرين الايوبي والمملوكي رياض سالم عواد
698 - 665	الموقف الدولي من السيطرة المصرية على بلاد الشام 1813-1840 م شفيع محمد محمود
بحوث الجغرافيا	
718 - 699	مؤشرات الأداء الاقتصادي الرئيسة وأثرها في قوة العراق 2017 دراسة في الجغرافية السياسية نشوان محمود جاسم الزيدي وحسين علي عران الجبوري
743 - 719	الحركة المكانية القسرية الوافدة إلى مدينة قره قوش للمدة 2003 – 2012م باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وسام عبد الله حسين , بدر عبد الرحيم محمود
بحوث علم الاجتماع	
774 - 744	السلوك العاطفي بين الزوجين بحث ميداني في مدينة الموصل ابتهاج عبد الجواد كاظم
792 - 775	ثقافة التعايش المشترك في المحلة العراقية دراسة تحليلية للثقافة المجتمعي بين الحاضر والمستقبل قصي رياض كنعان
819-793	مشكلات التعليم في المدارس الابتدائية الحكومية (دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل) ريم عبدالوهاب إسماعيل
847 - 820	زواج القاصرات- دراسة ميدانية في مدينة الموصل نسمة محمود سالم
بحوث الشريعة الإسلامية أصول الدين	
887 - 848	حديث الإتقان رواية ودراية عبد الله محمد مشبب الغرازي
913 - 888	تفسير الصحابي للحديث وحجته عند الأصوليين محمود شاكر مجيد
932 - 914	اختيارات الإمام الشيرازي في دلالة عدد المأمور به في كتابه اللمع عبد الجبار محمد أحمد
بحوث طرائق التدريس وعلم النفس التربوي	
980 - 933	تدريس مادة الاحياء باستراتيجية الرؤوس المرقمة وأثرها في تنمية التفكير العلمي لدى طالبات الصف الخامس الاحيائي عبدالله محمد الرحو
بحوث الفلسفة	
1012 - 981	التناص في فلسفة نيتشه مفاهيم ونصوص مختارة هجران عبد الإله احمد
بحوث المعلومات والمكتبات	

1029 -1013

مدى المام هيئة التدريس في الجامعة التقنية الشمالية للوصول الحر للمعلومات (open access)
(خالد نوري عبد الله وأمثال شهاب احمد وفادية عبد الرحمن خالد

أثر التأويل النحوي في توجيه المعنى والإعراب في

كتاب الشعر لأبي علي الفارسي (ت 377 هـ)

وسام يعقوب هلال*

تأريخ القبول: 2020/7/15

تأريخ التقديم: 2020/6/10

المستخلص:

تكمن أهمية التأويل النحوي وهو حمل الكلام على غير ظاهره في أمرين هامين الأول : كونه وسيلة لرد ما خالف القاعدة النحوية – التي وضعها النحاة نتيجة لاستقراء كلام العرب – إلى القاعدة وقد مكنهم ذلك من جعل مقاييسهم مطردة وفق الكثير الشائع ، والأمر الآخر توجيه معنى النصوص غير واضحة الدلالة ظاهرا إلى وجه يقبله الإعراب والمعنى ويمنع تضاربهما أو خروج أحدهما عن مقاييس اللغة العربية وسلامتها . ولما كان "أبو علي الفارسي" في كتابه كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة للإعراب⁽¹⁾ دؤوبا في توجيه الكثير من النصوص الشعرية، وجعل فهمها موافقا لصحيح المعنى وسلامة الإعراب ، اعتمد التأويل وسيلة من الوسائل لبلوغ مراده . وقد تناول هذا البحث أثر التأويل في توجيه المعنى والإعراب في هذا الكتاب محاولا الكشف عن هذا الأثر في نصوص كتاب الشعر واعتماد مؤلفه – وهو علم من أعلام العربية – التأويل وسيلة لتوجيه هذه نصوص .

الكلمات المفتاحية : إعراب؛ معنى؛ دلالة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة على النبي الأمين محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

* مدرس/ قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة الموصل .

1 – الطبعة التي اعتمدها البحث بتحقيق: أ.د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة،

مطبعة المدني، ط1، 1408هـ – 1988م

أما بعد فالتأويل وسيلة من وسائل توجيه النصوص التي لا يمكن تفسيرها وفق ظاهر لفظها لما يؤديه ذلك من إخلال في القاعدة النحوية أو إخلال في الإعراب والمعنى؛ ولذلك لجأ إليه النحويون لضبط هذه النصوص. ولما كان كتاب الشعر لأبي علي الفارسي كتاب معانٍ وإعرابٍ كما وصفه محققه الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحي، كان لا بد لأبي علي الفارسي من اللجوء إلى التأويل لتوجيه الكثير من نصوص كتابه التي لا يتوافق ظاهرها إن حملت عليه مع سلامة الإعراب وصحيح المعنى؛ ولأهمية هذا الكتاب فضلا عن أهمية مؤلفه وأهمية التأويل في توجيه المعنى والإعراب فيه، رغب الباحث في خوض غماره وإظهار مدى اعتماد أبي علي التأويل فيه. وكان لا بد من منهج علمي في تناول البحث؛ فلذلك جاء البحث على خمسة مباحث تتقدمه توطئة تناولت تعريف التأويل وأهميته ووسائله، على حين تناول المبحث الأول: التأويل بالحذف، والمبحث الثاني: التأويل بالزيادة، والمبحث الثالث: التأويل بالتقديم والتأخير، والمبحث الرابع: التأويل بالحمل على المعنى، والمبحث الخامس: تأويل اللفظ بلفظ آخر. ثم خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث. راجيا من الله التوفيق والسداد، فهو المنعم والمتفضل وحده سبحانه وتعالى.

التوطئة

تعريف التأويل :

التأويل لغة: التأويل في اللغة من أول يؤول تأويلا، ويأتي بمعان عدة: منها الرجوع والعودة يقال آل يؤول إذا رجع وعاد، وبمعنى الجمع والإصلاح فيقال: ألت الشيء، أي: جمعته وأصلحته، ويقال في الدعاء: أول الله عليك أمرك بمعنى جمعه. ويأتي بمعنى التحري يقال: تأولت في فلان الأجر بمعنى تحريته وطلبته، وقد يكون بمعنى المرجع والمصير يقال: آل إلى كذا يؤول بمعنى صار إليه، وأولته بمعنى صيرته إليه⁽¹⁾، ويكون بمعان أخر ليست مما نحن فيه⁽²⁾.

1 - ينظر تهذيب اللغة للأزهري، أبي منصور محمد بن أحمد (ت 370 هـ)، الأستاذ إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1387 هـ - 1967 م، 458/15 - 460 / أول /

2 - ينظر المصدر نفسه 459 / 15 / أول /

أما في الاصطلاح: فقد عرف أيضا بتعاريف عدة، منها ما ذهب إليه الراغب الأصفهاني (420 هـ) بأن " التأويلُ من الأوّل أي الرجوع إلى الأصل ومنه المَوْئِلُ للموضع الذي يرجع إليه وذلك هو ردُّ الشيء إلى الغاية المرادة منه علما كان أو فعلا (1)".

وعرفه سليمان بن خلف (ت 474 هـ) بأنه " صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله. ومعنى ذلك أن يكون الكلام يحتمل معنيين فزائدا إلا أن أحدهما أظهر في ذلك اللفظ إما لوضع أو استعمال أو عرف. فإذا ورد وجب حمله على ظاهره إلا أن يرد دليل يصرفه عن ذلك الظاهر إلى بعض ما يحتمله" (2).

وعرفه القاضي الجرجاني (ت 816 هـ) بأنه " في الأصل : الترجيع ، وفي الشرع : صرفُ اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقا بالكتاب والسنة" (3).

ولم أجد فيما توافر لدي من مصادر تعريفا للتأويل عند النحاة إلا أنهم استعملوه كثيرا في كتبهم بالمفهوم الذي تقدم من تعريف غيرهم له، فعرض أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ) لمفهومه في كتابه جدل الإعراب عند حديثه عن الاعتراض على الاستدلال بالنقل على متن المنقول، فذكر في الاعتراض عليه خمسة أوجه رابعها الاعتراض بالتأويل، قال: " والرابع التأويل، مثل أن يقول الكوفي: (الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر (4):

وممن ولدوا عامرُ ذو الطول وذو العرض

1 – مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، أبي القاسم الحسين بن مفضل، راجعه وعلق عليه: نجيب الماجدي ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1430 هـ – 2009م، 41 / أول /

2 – الحدود في الأصول لسليمان بن خلف، أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي، ت: د. نزيه حماد، مؤسسة الزعبي، بيروت، ط 1392، 1 هـ – 1973م، 48

3 – التعريفات القاضي الجرجاني، علي بن محمد بن علي، ت: عادل أنور خضر، دار المعرف، بيروت، ط 1428، 1 هـ – 2007م، 51

4 – البيت لذي الأصبع العدواني في ديوانه 48، ت: د. عبد الوهاب محمد علي العدواني و د. محمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهور، 1393 هـ – 1973م

فترك صرف (عامر) وهو منصرف ؛ فدل على جوازه). فيقول البصري : (إنما لم يصرف لأنه ذهب به إلى القبيلة، والحمل على المعنى كثير في كلامهم كقول الشاعر⁽¹⁾:

قامت تُبكيه على قبره من لي من بعدك يا عامر
تركتني في الدار ذا غربة قد ذلّ من ليس له ناصر

فقال: (ذا غربة) ولم يقل: (ذات غربة) لأنه حمّله على المعنى كأنه قال: (تركتني إنساناً ذا غربة)، و(الإنسان) ينطلق على الذكر والأنثى (.....)⁽²⁾. فأراد بالتأويل هنا حمل الكلام على معنى آخر غير ما أراده المستدل لدفع دليله ودحضه فالأنباري وإن لم يعرفه إلا أنه ذكره بالمفهوم .

وقال أبو حيان الاندلسي (ت 745 هـ) في التأويل: "التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادة على شيء ، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأول"⁽³⁾. فأراد بالتأويل غير ما أراده الأنباري إذ الغاية المبتغاة منه هنا هو رد ما خالف القاعدة إلى القاعدة الأصل إلا أن يكون لغة من لغات العرب فلا يتأول.

أهمية التأويل :

إن من الأصول التي احتكم إليها النحاة ولاسيما البصريون منهم أنهم بنوا قواعدهم النحوية على الكثير الشائع في كلام العرب وما خالف هذا الكثير فهو من القليل أو النادر أو الشاذ أو مما يمكن تأويله ورده إلى القاعدة النحوية العامة المبنية على

1 — البيتان غير منسوبين في الأصول في النحو لابن السراج ،أبي بكر محمد بن سهل(ت316

هـ)، ت: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417 هـ — 1996م، 438/3

2 — الإعراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، ت: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377 هـ — 1957م، 49 — 50

3 — التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، ت: أ.د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط1، 1421 هـ — 2000م، 300/4، وينظر الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، جلال الدين(ت911 هـ) ، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية وراجع له علاء الدين عطية، دار البيروني، ط2، 1427 هـ — 2006م، 62

الأصل الذي تقدم⁽¹⁾، ذلك أن " مخالفة التراكيب في الظاهر للقواعد الإعرابية غير مضرة ،ولا قاذحة في الكلام الفصيح ، لوروده في كلام الله - تعالى - المعجز الذي لا يُقدَّرُ على الإتيان بسورة مثله، ووردت أبياتٌ وشواهد جَمَّةٌ في كلام العرب ظاهرها يخالف القواعد ، وفيها روايات تتخالف ، فاحتاج النحاة إلى تأويلها وتخريجها على القواعد المستعملة المشهورة "⁽²⁾،وعلى ذلك فاللجوء إلى التأويل إنما كان لاستيعاب التباين والخروج على القاعدة برد جزئيات الظاهرة المخالفة للقواعد إلى وجه ترجع به إليها وقد مكنهم ذلك في كثير من المواضع إلى جعل مقاييسهم مطردة على وفق الكثير الشائع الذي بنيت عليه القواعد النحوية⁽³⁾.

ولا تتوقف فائدة التأويل على ما تقدم فربما لجأ النحوي إليه لحاجة المعنى ، فبعض النصوص لا يتضح فيها المعنى إلا بوجه من وجوه التأويل ؛ فتفسير الكلام على ظاهره فيها قد يؤدي إلى فساده وعدم إفادته ، فلا بد عندئذ من اللجوء إلى التقدير ، وليس هذا التقدير ضرباً من خيال النحوي ، بل هو فهم لبنية الكلام الأساسية التي ورد عليها التعبير المنطوق⁽⁴⁾؛ ولهذا كثيراً ما كان النحاة عند التعرض للعبارة القرآنية والشعر العربي بالفهم والتحليل لا يقصرون نظرهم إلى ظاهر النصوص بل يمدونه إلى ما وراء ذلك الظاهر كي يتم إيضاح المراد كل بحسب اجتهاده ولاسيما

1 - ينظر المدرس النحوية لدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1968، 47 والمدارس

النحوية أسطورة وواقع للدكتور إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ط1، 1987، 18-19

2 - فيض نشر الاشراف من روض طيّ الاقتراح للفاسي، أبي عبد الله محمد بن الطيب(1170هـ-)، ت:أ.د.محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي - الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1421هـ - 200م، 480، وينظر ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم للدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب،

تقديم: أ.د.عبدة الراجحي، دار البصائر، القاهرة، 2006، 2/ 337

3 - ينظر ضوابط الفكر النحوي 2 / 337

4 - ينظر المصدر نفسه 2 / 340 - 341

حينما كانوا يقلبون التركيب الواحد وفق ما يمكن أن يحتمله التأويل فيفتحون بذلك ما استغلق من دلالات تعجز المعجمات عن إدراكها⁽¹⁾.

ويثبت مما تقدم أن التأويل إنما يلجأ إليه لغايات ثلاث :

الأولى : رد ما خالف القاعد إلى القاعدة.

والثانية : حاجة المعنى والإعراب له عندما يخل ظاهر النص بهما فيحمل على غير الظاهر مراعاة للمعنى والإعراب الصحيحين.

الثالثة : دحض الدليل المسموع الذي يستدل به الخصم لحمله على خلاف مراده .

ويمكن عد الغاية الأولى والثانية أي مراعاة القاعدة النحوية والمعنى الصحيح الذي يؤول إليه النص أصليين من الأصول التي اعتمدها النحاة في تحليلهم للنصوص. وكان لابد من اللجوء إلى التأويل كي يتمكن النحاة من ضبط هذين الأصليين في كثير من المواضع . والذي يُعنى به البحث هو أثر التأويل في توجيه المعنى والإعراب في كتاب الشعر "لأبي علي الفارسي" إذ كثيرا ما لجأ إليه أبو علي الفارسي لتحقيق هذه الغاية ، وكان لابد له أن يعتمد وسائل التأويل التي اعتمدها النحاة ليتمكن من توجيه المعنى والإعراب على الأوجه التي يراها صحيحة ، وأهم هذه الوسائل هي :

1 - التأويل بالحذف والتقدير

2 - التأويل بالزيادة

3 - التأويل بالتقديم والتأخير

4 - التأويل بالحمل على المعنى

5 - تأويل اللفظ بلفظ آخر

على أن البحث لن يتناول هذه الوسائل المعتمدة للتأويل على وجه الاستقصاء التام، وإن كان فعل ذلك في جردها بل سيتناول منها ما يجده مناسبا للكشف عن أثر التأويل عند "أبي علي الفارسي" في توجيه المعنى والإعراب في كتاب الشعر.

المبحث الأول : التأويل بالحذف والتقدير :-

1 - ينظر بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علم الكتاب المكنون رسالة ماجستير قدمها محمد عبد الفتاح الخطيب إلى كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بالقاهرة 321 وضوابط الفكر النحوي 2/ 342 - 343

يعد الحذف ظاهرة لغوية كبيرة في اللغة العربية نالت حظاً وافراً من لدن الدارسين قديماً وحديثاً في دراساتهم اللغوية ولاسيما النحاة ومنهم "أبو علي الفارسي" الذي وجه في ضوئها المعنى والإعراب في كثير من النصوص التي تعرض لها في كتاب الشعر بالشرح والتفسير والتوضيح ، والذي يعيننا هنا من هذه الظاهرة ما أتاحته كوسيلة لضبط العلاقة بين المعنى والإعراب وتوجيهها بما يخدم كليهما وصولاً إلى الوجه الصحيح الذي يبتغيه "أبو علي الفارسي" عند معالجته النصوص موضع الدرس ، من ذلك ما جاء في التوجيه بحذف المبتدأ والخبر في قول لبيد بن أبي ربيعة (1):

"بَسَرْتُ نَدَاهُ لَمْ تَسْرَبْ وَحُوشُهُ بَغْرَبٍ كَجَذَعِ الْهَاجِرِيِّ الْمُشْدَبِ"

فذكر "أبو علي الفارسي" أن قوله (كجذع الهاجر) لا يكون صفة للفرس الذي عناه الشاعر بقوله (بغرب) ، بل يكون صفة للعنق وعليه لابد من تقدير محذوف يكون مبتدأ خبره (كجذع الهاجر) ، وتقدير المعنى " بغرب عنقه كجذع الهاجري .. " (2). ومن ذلك توجيهه لقول علقمة الفحل (3):

"وَقَدْ أَصَاحِبُ فِتْيَانًا شَرَابُهُمْ خُضِرُ الْمَزَادِ وَلَحْمٌ فِيهِ تَنْشِيمٌ"

فذكر أنه لابد من تقدير مضاف محذوف يكون خبراً في قوله " شرابهم خضر المزاد " ؛ لأن (خضر المزاد) – وهو الماء الذي بقي طويلاً فيما يحمل فيه وهو المزاد فاخضر وتغير – لا يكون الشراب ، وتقدير الكلام "شرابهم شرابُ خضر المزاد". وكذلك في قوله : " ولحم فيه تنشيم " لابد من تقدير مبتدأ فيكون تقدير الكلام : (طعامهم لحمٌ فيه تنشيمٌ) ؛ لأنه إن لم يقدر مبتدأ محذوف عطف (لحم) على (شرابهم) وكأن الكلام " شرابهم شراب خضر المزاد ولحم " وفي هذا إخلال بالمعنى ؛ لأن اللحم لا

1 – في شرح ديوانه 12 ، ت: د. إحسان عباس ، التراث العربي، الكويت، 1962 ، وكتاب الشعر 288

2 – ينظر كتاب الشعر 288

3 – في شرح ديوانه 50 للأعلام الشنتمري، أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت476هـ)، ت: د. حنا نصر الجتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1414هـ – 1993م، وكتاب الشعر 222

يكون شراباً⁽¹⁾. فلما كان المعنى لا يستقيم بالإعراب الظاهر لجأ إلى بناء الإعراب على تقدير محذوف.

ومما أوله على حذف الخبر كي يستقيم المعنى والإعراب قول أمية بن أبي الصلت⁽²⁾:
"لَا نَقْصَ فِيهِ غَيْرَ أَنَّ خَبِيَّةَ قَمَرٌ وَسَاهُورٌ يُسَلُّ وَيُعْمَدُ"

فذكر أن الشاعر يصف القمر فيذكر أن ما يراه الرائي من نقص فيه لا يرجع إلى نقص في خلقته فهي لا تتغير أبداً عن تمامه، بل يرجع نقصانه وتماحه لقربه أو بعده عن الشمس، فعلى قدر قربه أو بعده منها يكون تمامه ونقصه في مرآة العين. وإنما يكون ذلك من الشمس ولا يكون من (الساهور) في قول الشاعر؛ لأن (الساهور) ظل الأرض الذي يستر ضياء الشمس عن القمر فيكسفه فهو ليس بخبي للقمر، فلا يكون على حد قولهم "خبيك درهم ودينار" وعليه لا يجوز عطف (ساهور) على (القمر)، بل يكون على الاستئناف مبتدأ لخبر محذوف والتقدير (ثم ساهور)، أو (في الوجود ساهور) يسَلُّ ويُعْمَدُ، أي يسَلُّ القمر منه تارة في تجليه غير مكسوف ويُعْمَدُ فيه أخرى إذا كُسِفَ، ويسَلُّ ويُعْمَدُ في موضع رفع صفة لـ (ساهور)⁽³⁾.
ومنه قول الممرار الفقعسي⁽⁴⁾:

"إِذَا هِيَ خَرَّتْ خَرّاً مِنْ عَن شِمَالِهَا شَعِيبٌ بِهِ إِجْمَامُهَا وَلُغُوبُهَا"

فلا بد في هذا البيت من إضمار خبر لقوله (لغوبها) فيكون تقدير الكلام (شعيب به إجمامها وبه لغوبها)؛ وذلك لأن الإجمام واللغوب هما الراحة والتعب وهما صفتان لا يجتمعان فلا يستقيم الكلام إلا بإضمار خبر للغوب، وكذلك ما أشبه ذلك من الصفات التي لا تجتمع من نحو قولهم "درهماك منهما جيدٌ ورديءٌ" ونحو قوله تعالى ﴿

1 – ينظر كتاب الشعر 222

2 – ديوانه 49، ت: سجع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط 1، 1998م، وكتاب الشعر 233

3 – ينظر كتاب الشعر 233 – 234

4 – في كتاب الشعر 299

فِيْنَهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿٥٠١﴾ (هود: 501) "لا يكون إلا على إضمار الخبر⁽¹⁾ ومنه قول الفرزدق⁽²⁾:

"وإني من قومٍ بهم يُتَّقَى العدى ورأبُ الثأى والجانب المتخوف"

فذكر "أبو علي الفارسي" أنه لا يستقيم حمل قوله (رأب الثأى) على قوله (يُتَّقَى) ؛ لأن المعنى لا يصح أن يكون (ويُتَّقَى رأبُ الثأى) ؛ ولذا وجب تقدير محذوف فيكون تقدير الكلام (ورأبُ الثأى لهم) ، فـ (رأبُ الثأى) مبتدأ والخبر مضمّر تقديره (لهم) ولا يقدر الخبر عنده (بهم) لأمرين : الأول : أنه قد ذكر (بهم) ، والآخر: أن الكلام يدل عليه إذ المعنى "لهم البأسُ والنّجدة"⁽³⁾. وأجاز ابن جني إضمار (بهم) على تقدير (وبهم رأب الثأى)⁽⁴⁾.

أما قول الشاعر: (والجانبُ المتخوف) فيجوز أن يحمل على (يُتَّقَى) فيكون التقدير "بهم يُتَّقَى العدى والجانب المتخوف"، ويجوز على تقدير حذف مضاف وعندها يكون تقدير الكلام "لهم رأبُ الثأى ورأبُ الجانب المتخوف" وهو الأولى عند "أبي علي الفارسي"⁽⁵⁾.

ومما تأوله على الحذف حذف الفاعل والمفعول به ومنه قول أبي دؤاد الأيادي⁽⁶⁾:

"ألا مَنْ رأى لي رأيَ بَرَقَ شَرِيقٍ أسالَ البحارَ فانتَحَى للعقيق
إذا ما أقولُ أوسعَ الأرضَ كُلِّها تلاًلاً في مَخِيلَةٍ وخُفوقٍ"

1 – ينظر كتاب الشعر 300

2 – ديوانه 29/2 ، دار بيروت، بيروت 1404هـ – 1984م، وكتاب الشعر 275

3 – ينظر كتاب الشعر 275

4 – ينظر الخصائص لابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) ، ت: د. عبد الحميد هندراوي، دار الكتب – بيروت ، ط 3 ، 2008 ، 1 / 294

5 – ينظر كتاب الشعر 275

6 – ديوانه 138، ت: أنوار محمد الصالحي و د. أحمد هاشم السامرائي ، دار العصماء، دمشق، ط1 ، 1431هـ-2010م ، وكتاب الشعر 455 وشرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء بن علي بن يعيش الموصلي (643 هـ) ، ت : د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1422هـ – 2001م، 200/2 – 201

فذكر أن قوله (أسال البحار) على تقدير حذف الفاعل والكلام (أسال مطرُ سحبِ البرق البحار) فحذف الفاعل الذي هو المضاف والمضاف إليه والذي دل على ذلك السياق اللغوي في البيت إذ إن البرق لا يُسِيل البحار⁽¹⁾. والمراد بالبحار جمع (بحر وهو الأرياف وليس المقصود خلاف البر ، أو جمع (بحرة) وهي الرياض ، وهو أقرب من الأول⁽²⁾). وكذلك دل السياق اللغوي على الفاعل والمفعول المحذوفين في البيت الآخر ، فتقدير الكلام في قوله "أوسع الأرض كلها" : "أوسع السحاب الأرض كُلّها غيثاً"⁽³⁾.

ومن حذف المفعول به قول أوس بن حجر⁽⁴⁾:

"تَوَاهَقُ رِجْلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيبَةِ رَادِفٌ"

ففي هذا البيت حذف المفعول والذي هو يداها فكان المعنى "تواهى رجلاها يديها" وأضمر فعلا رفع به يداها فكان قال : "تَوَاهَقُ رِجْلَاهَا يَدَيْهَا تَوَاهَقُ يَدَاهَا" فيكون تقدير الفعل المضمر في هذا البيت على حد تقديره في نحو قول الشاعر⁽⁵⁾:

"لِيَبْكُ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ"

فأنه لما بنى الفعل للمجهول فقال (لِيَبْكُ يَزِيدُ) دل على الفعل المبني للفاعل فحمل (ضارع) على ذلك كأنه قال : "لِيَبْكِيهِ ضَارِعٌ"⁽⁶⁾. وإنما حذف المفعول في قول أوس بن حجر لكثرة في كلامهم، قال "أبو علي الفارسي" : "فحذف المفعول ؛ لأنَّ المفعول قد حُذِفَ كثيراً في كلامهم، وصار له هنا من الحُسْنِ مزيةٌ؛ لدلالة الفاعل على المفعول، في باب (فاعل)"⁽⁷⁾. يريد أنه لما كان الفعل دالا على المفاعلة وهي

1 – ينظر كتاب الشعر 455

2 – ينظر المصدر نفسه 457

3 – ينظر المصدر نفسه 457

4 – ديوانه 73 ، ت: د. محمد يوسف نجم ، بيروت 1380 هـ – 1960 م وكتاب الشعر 498

5 – لحارث بن نهيك في الكتاب لسيبويه ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ) ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1425 هـ – 2004 م، 1 / 288 وغير منسوب في كتاب الشعر 499 وينظر أيضا هامش 1 ص 499 لمحققه.

6 – ينظر كتاب الشعر 498 – 499

7 – كتاب الشعر 498

المشاركة، فكان القائم بالفعل فاعل ومفعول في الوقت نفسه، كثر حذف المفعول وحسن، فالمواهقة وهي المسايرة تكون من الرجلين واليدين معا، فاليدان موَاهِقَتان وهما أيضا موَاهِقَتان⁽¹⁾.

ومما تأول عليه بالحذف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه نحو قول عبد الله بن الحويرث⁽²⁾:

"هُمْ أَنْشَبُوا زُرُقَ الْقَنَا فِي نُحُورِهِمْ وَبَيْضاً تَقِيضُ الْبَيْضَ مِنْ حَيْثُ طَائِرَةٌ"
فذكر أن قول الشاعر "هُمْ أَنْشَبُوا زُرُقَ" على تقدير "زُرُقَ أَسِنَّةِ الْقَنَا"؛ لأن الذي يوصف بالزرقة هي الأسنة، أما الرماح فهي توصف بالسُمرة؛ ولذا يقدر المحذوف هنا (الأسنة)⁽³⁾.

ومثل ذلك قول ذي الرمة⁽⁴⁾:

"وَمَهْمَهُ طَامِسِ الْأَعْلَامِ فِي صَخْبِ الْأَصْدَاءِ مُخْتَلِطٍ بِالتُّرْبِ دَيَّجُوجٍ"
فأصل الكلام "طَمَسَتْ أَعْلَامُهُ فِي ظِلْمَةِ لَيْلِ صَخْبِ الْأَصْدَاءِ"، فحذف المضاف الذي هو (ظلمة) وأقام المضاف إليه مقامه، ثم حذف المضاف إليه وأقام صفته موضعه وهو قوله (صخب الأصداء). وحذف المضاف أيضا وأقام المضاف إليه مقامة في قوله (مختلط بالترب) والتقدير "مُخْتَلِطٌ ظُلْمَتُهُ بِالتُّرْبِ"⁽⁵⁾.

ومن الحذف حذف المضاف وقد تقدم تأويل بعض الأبيات عليه ومنه أيضا قول امرئ القيس⁽⁶⁾:

- 1 – ينظر الخصائص 2 / 193 – 194 وهامش 5 من كتاب الشعر 498 لمحققه.
- 2 – في كتاب المعاني الكبير لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (276 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405 هـ – 1984 م، 987 وغير منسوب في كتاب الشعر 185
- 3 – ينظر كتاب الشعر 190
- 4 – في ديوانه 107، ت: زهير فتح الله، دار صادر، بيروت، ط3، 2009، وغير منسوب في كتاب الشعر 376
- 5 – ينظر كتاب الشعر 377
- 6 – ديوانه 31، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط1377، 4هـ – 1958م، والكتاب 3/ 233 والمقتضب للمبرد، أبي العباس محمد بن يزيد (ت 285 هـ)، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1431 هـ – 2010م، 4/ 38 وكتاب الشعر 217 – 218

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَدْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرَبٍ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالٍ

فـ (أدنى) في ظاهر الكلام مبتدأ خبره (نَظَرٌ عَالٍ) ، غير أن (نَظَرُ عَالٍ) في الصحيح لا يجوز أن يكون هو الخبر؛ لأن (أدنى) على وزن (أَفْعَل) وهو لا يضاف إلا إلى ما يكون بعضاً له وعليه وجب أن يكون (أدنى من الدار) هو بعضها ،وهو لا يكون النظر ؛ لذا لا بد من حمل قول الشاعر على أحد أمرين : الأول : أن يكون أصل الكلام "نَظَرُ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرُ عَالٍ" فحذف المضاف من (أدنى).

والآخر: أن يكون حذف المضاف من النظر وأصل الكلام "أدنى دارها ذو نظر"، وبذلك يكون الثاني الأول فيصلح أن يكون خبراً للمبتدأ⁽¹⁾. ونقل ابن السيرافي (ت 385 هـ) قول بعضهم في معنى البيت وهو أن الشاعر " أراد أنه نظر إلى دارها بقلبه. وقوله : أدنى دارها نظر عال : يريد أن أقرب

المواضع التي تدنو من دارها؛ بينه وبين موضعها نظر عال ، أي مرتفع ، فكيف أراها بعيني ،

وبيني وبينها بلاد كثيرة ، وهذا يقوّي أنه نظر إليها بقلبه" (2). ومنه أيضاً قول أبي كبير الهذلي⁽³⁾:

فِي رَأْسِ مُشْرِفَةِ الْقَدَالِ كَأَنَّمَا أَطَرُ السَّحَابَ بِهَا بَيَاضُ الْمَجْدَلِ

فبياض المجدل ،وهو القصر لا يكون (أطر السحاب) ، أي انحناؤه ، فلا يكون خبراً عنه ؛ لذا لابد من حمل الكلام على حذف مضاف ، والتقدير (كَأَنَّمَا بَيَاضُ انحناء السَّحَابِ بَيَاضُ الْقَصْرِ). فيكون عندئذ قد شبه لوناً بلوناً⁽⁴⁾.

1 – ينظر كتاب الشعر 217 – 218

2 – شرح أبيات سييويه لابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد السيرافي ،ت: د. محمد علي السلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ،مطبعة الحجاز بدمشق، 1396 هـ – 1976 م،

220 / 2

3 – في شرح أشعار الهذليين 1076 وكتاب الشعر 218

4 – ينظر كتاب الشعر 218

ومثل هذا الحذف ، أي الذي ينبني عليه سلامة الإعراب وصحة المعنى كثير في كتاب الشعر ، وهو أكثر من أن يحاط به في هذا البحث ، لكن أوضح فيما تقدم من أمثله كيف أن "أبا علي الفارسي" وجه الإعراب والمعنى عليه.

المبحث الثاني : التأويل بالزيادة :-

اختلفت كلمة النحويين في معنى الزيادة في النحو وما تؤديه من فائدة⁽¹⁾. غير أن الذي عليه أكثرهم هو أن تزداد كلمة في التركيب الجملي لا تتأثر بما قبلها نحويًا ، ولا يكون لها أثر فيما بعدها ، فتكون زائدة وفق الصناعة النحوية ، لكن لا بد لها من أثر معنوي غالبًا ما يكون إفادة الكلام زيادة في التوكيد ، ولو حذفت الكلمة المزادة لما أدى ذلك إلى إخلال في أصل التركيب من حيث اللفظ أو المعنى لكن يزول معنى التوكيد الذي توخيت من أجله الزيادة⁽²⁾، أو زوال الاتساق اللفظي وفق النمط الفصيح الذي يبتغيه المتكلم ، إذ إن زيادة اللفظ فيما نص عليه بعض النحاة يؤدي إلى اتساق الكلام⁽³⁾. على أن من المزداد ما يؤثر نحويًا فيما بعده من اللفظ دون أن يكون له أثر وظيفي ، فالباء في قولهم (أكرم بزيد) مع أنها زائدة أثرت في لفظ (زيد) الجر ، وهو فاعلٌ وظيفَةٌ ينبغي أن يكون مرفوعًا ، لكن هذا الاثر اللفظي لم يحلّ دون أن يؤدي وظيفته وهو كونه فاعلاً.

1 – ينظر المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي ، ت : صلاح الدين عبد الله السكاوي ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الاسلامي ، مطبعة العاني ، بغداد 1983 ، 343 – 346 ، و الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي ، ت : محمد عبد القادر الفضلي ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، 1426 – 2006 ، 1 / 232 – 234 وأصول التفكير النحوي لدكتور علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2007 ، 268 – 272

2 – ينظر الكتاب 1 / 67 – 68 و 181 والأشباه والنظائر 1 / 232 – 234 و ضوابط الفكر النحوي 359 – 360

3 – ينظر الأشباه والنظائر 1 / 233 وأصول التفكير النحوي 270 – 271

وقد عُدَّ حمل الكلام على أن فيه زيادة واحدة من وسائل التأويل النحوي⁽¹⁾. وجه "أبو علي الفارسي" في ضوئها المعنى والإعراب في مواضع من كتاب الشعر من ذلك حكمه على بعض الأسماء بالزيادة مع أن كثيراً من النحويين لا يرتضون القول بزيادة الأسماء ؛ لأنها إنما وضعت للدلالة على المعنى وزيادتها تنفي ذلك المعنى الذي جيء بها من أجله ، وذهبوا إلى أن الزيادة إنما تكون في الحروف والأفعال وأما الأسماء فلا تثبت فيها ، وأثبتها الكوفيون في بعض المواضع⁽²⁾. وقد ذهب أبو علي مذهبه في ذلك فأولَّ بعض الأبيات التي شرحها في كتابه على أن فيها أسماء زائدة من ذلك زيادة كلمة (اسم) في قول ذي الرُّمَّة⁽³⁾:

"لَا يَنْعَسُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومٌ"

فـ (اسم) في قوله (باسم الماء) على أحد الوجهين اللذين تأولهما في البيت زائد دخوله وخروجه على حد سواء والتقدير عنده (يناديه بالماء)⁽⁴⁾. ومثل ذلك في "ثم اسم السلام عليكم" في قول لبيد⁽⁵⁾:

"إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ"

تقديره (ثم السَّلَامُ عليكما)⁽⁶⁾. وهذا الذي ذهب إليه "أبو علي الفارسي" مذهب أبي عبيدة (ت 210 هـ) في توجيه البسملة ، قال: "(بسم الله) إنما هو بالله لأن اسم

1 - ينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم لدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1404هـ - 1984 م، 2/ 1277 وما بعدها، وأصول التفكير النحوي 267 وما بعدها، وضوابط الفكر النحوي 358 وما بعدها

2 - ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ) ، ت: د. حسين هندائي ، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1434هـ - 2013 م، 11/ 259 - 260 ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، ت: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، راجعه: سعيد الأفغاني ، دار الفكر، دمشق، ط1، 1384هـ - 1964م ، 1/ 195-196 والبرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي (ت 749 هـ) ، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006، 531

3 - ديوانه 474 وكتاب الشعر 30

4 - ينظر كتاب الشعر 31

5 - شرح ديوانه 214

6 - ينظر كتاب الشعر 31

الشيء هو الشيء بعينه⁽¹⁾ وساق بيت لبيد استدلالاً على قوله. وذهب إلى قوله الأخفش⁽²⁾، وقطرب⁽³⁾، والزمخشري⁽⁴⁾.

والوجه الآخر الذي ذهب إليه "أبو علي الفارسي" هو جعل الاسم المسمى توسعاً ؛ وذلك لمصاحبة له وللملابسته إياه كثيراً ، والكلام على حذف المضاف والتقدير "يناديه باسم معنى الماء" هو الماء نفسه، أي (باسم ماء) والالف اللام فيه زائدة. وقد أجاز "أبو علي الفارسي" الأخذ بكل الوجهين في توجيه البيتين⁽⁵⁾. غير أن مَنْ نقل توجيهه للبيتين لم يذكر سوى التوجيه الآخر وقد وافقوه فيما ذهب إليه واعترضوا على قول أبي عبيدة⁽⁶⁾. ومناطق القول بزيادة (اسم) في نحو ما تقدم والقول بعدمه راجع إلى الخلاف في: هل الاسم عين المسمى أو غيره، وهي مسألة فيها خلاف ونقاش طويل⁽⁷⁾.

ومن الأسماء التي ذهب أبو علي الفارسي إلى زيادتها كلمة (حيّ) في قول الشاعر⁽⁸⁾:

"لو أن حيّ الغانيات وحشاً"

وقول الآخر⁽¹⁾: "يا قرّ إنَّ أباك حيّ خويّلدٍ قد كنت خائفه على الإحماق"

1 – مجاز القران لأبي عبيدة، معمر بن المثنى، ت: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ط، 1/ 16

2 – ينظر كتاب الشعر 32 وشرح المفصل 175/2

3 – ينظر الدر المصون في علم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت756هـ)، ت:

أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د ت، 1 / 18

4 – ينظر شرح المفصل 2 / 178

5 – ينظر كتاب الشعر 33

6 – ينظر الخصائص 2 / 271 وشرح المفصل 178/2 وارثشاف الضرب من لسان العرب، لأبي

حيان الاندلسي، ت: د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1409 هـ – 1989

م، 3 / 291 – 292

7 – ينظر نتائج الفكر في النحو للسهيلي، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت581هـ)، دار

الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ – 1992م. 30 – 37

8 – غير منسوب في كتاب الشعر 31

وقول الآخر⁽²⁾: "أَبُو بَحْرٍ أَشَدُّ النَّاسِ مَنًّا عَلَيْنَا بَعْدَ حَيِّ أَبِي الْمُغِيرَةِ"
فـ (حي) في الأبيات جميعها وغيرها زائدة عنده، ونقل أن الأخفش سأل عن أبيات
سمعها فقبل له: "قالهن حيُّ رياح" يريد رياحا⁽³⁾. ومثله (ذو) في قول الشماخ⁽⁴⁾:
"أَطَارَ نَسِيلُهُ عَنْهُ جُفَالًا وَأُدْمَجَ دَمَجٌ ذِي شَطْنٍ بَدِيعٍ
وفي قول الأعشى⁽⁵⁾:

"فَكَذَّبُوهُمَا بِمَا قَالَتْ فَصَبَّحَهُمُ ذُو آلٍ حَسَّانٍ يَرْجِي الْمَوْتَ وَالشَّرَّعَا"
أراد في البيت الأول (وأدمج دمج شطن) وفي الآخر (فصبحهم آل حسَّان)⁽⁶⁾.
وقد أجاز في لفظي (حيّ) و(ذي) ما أجازته في (اسم) من الوجه الآخر وإن لم يصرح
فيهما ما صرح بذلك في الاسم إلا أنه فهم من كلامه العموم في ذلك ونقل ذلك عنه
غير واحد من النحاة⁽⁷⁾. وفي كتابه الحجة في علل القراءات السبع لم يذكر فيها غير
الزيادة⁽⁸⁾. ونقل عنه أبو عمر البغدادي أنه يذهب في الإيضاح الشعري يعني كتاب

-
- 1 — لجبار بن سلمى في النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (ت 215 هـ)، ت: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط1، 1401 هـ — 1981 م، 451 وغير منسوب في كتاب الشعر 31
 - 2 — لأبي الأسود في ديوانه 65، ت: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1418 هـ — 1998 م، وغير منسوب في كتاب الشعر 32
 - 3 — ينظر كتاب الشعر 32
 - 4 — ديوانه 233، ت: د. صلاح الدين هادي، دار المعارف بمصر، 1968، وكتاب الشعر 32
 - 5 — ديوانه 105، ت: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424 هـ — 2003 م، والخصائص 2/ 269
 - 6 — ينظر كتاب الشعر 32 و33
 - 7 — ينظر الخصائص 2/ 269 وضرائر الشعر لابن عصفور الأشبيلي (ت 663 هـ)، ت: خليل عمران منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420 هـ — 1999 م، 64 وارتشاف الضرب 3 / 291 — 292
 - 8 — ينظر الحجة في علل القراءات السبع، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمود عوض ود. أحمد عيسى حسن المعصراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1428 — 2007 م 2 / 398 و3

الشعر إلى أن لفظة (حي) في بيت جبار بن سلمى بن مالك زائدة لا غير⁽¹⁾. وذكر ابن عصفور⁽²⁾، والسيوطي⁽³⁾، أن زيادة الاسم فيما تقدم هي من ضرورات الشعر. ومما تأول عليه الإعراب والمعنى بالزيادة زيادة الحروف وهي كثيرة منها زيادة الباء في نحو قول عمرو بن ملقط الطائي⁽⁴⁾:

"مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيَهْ"

فقد أجاز فيه أن تكون الباء في قوله (بنعلي) زائدة مقحمة والتقدير (أودى نعلاني) فتكون زائدة في فاعل أودى كزيادتها في الفاعل في قوله تعالى: ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾ (الرد: 34)⁽⁵⁾. وذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه الفارسي في البيت⁽⁶⁾. ولم يجز "أبو علي الفارسي" إلا على ضعف أن تكون الباء في (بنعلي) زائدة في المفعول به كزيادتها في قول الشاعر⁽⁷⁾:

"هَنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ سَوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّوَرِ"

إذ زادها في قوله (بالسُّور) وأصل الكلام (لا يَقْرَأَنَّ السُّوَر) ، ويكون عندئذ فاعل (أودى) في قول عمرو بن ملقط مضمّر للدلالة عليه وتقدير الكلام "أودى مُودٍ بنعلي" كإضمامه في نحو قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ ﴾ (يوسف: ٣٥). "وارجع عدم إجازته ذلك لضعفه ؛ إذ لو أضمر الفاعل في البيت وكان

- 1 – ينظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ط4، 1418 هـ – 1997م، 4 / 334
- 2 – ينظر ضرائر الشعر 64
- 3 – ينظر مع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي (ت911 هـ)، ت: أحمد شمس شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1427هـ – 2006م، 3/249
- 4 – في نوادر أبي زيد 267 وغير منسوب في كتاب الشعر 441 وشرح المفصل 268/4
- 5 – ينظر كتاب الشعر 441
- 6 – شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 2009 ، 3 / 23-24
- 7 – للراعي النميري في ديوانه 150، ت: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000 وكتاب الشعر 442

تقديره (مُودٍ) لا يترتب عليه عندئذ زيادة فائدة فوق ما يُحصل عليه من (أودى) بخلاف إضماره في نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ﴾ (يوسف: ٣٥)؛ لأن البداء والبدؤ بمنزلة المذهب في نحو قولهم: "ذُهب به مذهبٌ، وسُلك به مسلكٌ". ولم يرتض أيضاً أن يكون الفاعل ذكراً يعود إلى ما في قوله "مهما لي الليلة"؛ لضعفه فكأنه يقول: "أودى شيءٌ بنعليّ والأشبه عنده أن تكون زيادة الباء من باب زيادتها في الفاعل⁽¹⁾. وأجاز ابن هشام الأتصاري أن تكون زيادة الباء من باب زيادته في المفعول⁽²⁾. وذهب ابن عصفور⁽³⁾، والمرادي (ت 947)⁽⁴⁾، وابن هشام⁽⁵⁾ إلى أن زيادتها في قول الشاعر من باب زيادتها فيه للضرورة.

ومن زيادتها أيضاً قول حميد بن ثور⁽⁶⁾:

"وصهباءٌ منها كالسَّفِينَةِ نَضَجَتْ به الحملُ حتى زادَ شهراً عديدها"

فذهب إلى أن الباء في (به) زائدة وتقدير معنى الكلام (نضجت في الحمل)⁽⁷⁾.

ومن الزيادة الحروف زيادة الفاء ومنه قول النمر بن تولب النميري⁽⁸⁾:

"لا تَجَزَّعِي إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجَزَّعِي"

فذكر أن إحدى الفاعلين في قوله "فعند ذلك فاجزعي" لا تكون إلا زائدة⁽⁹⁾. وقال في

البصريات في بيت النمر: "مما يكون الفاء فيه زائدة ولا يتجه على غير

ذلك"⁽¹⁰⁾. ونقل أبو عمر البغدادي عنه في المسائل القصيرية أنه كان يقول بزيادة الفاء

1 - ينظر كتاب الشعر 442

2 - ينظر مغني اللبيب 1 / 114 - 115

3 - ينظر ضرائر الشعر 50

4 - ينظر الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، حسن بن قاسم، ت: د. طه محسن، دار

الكتب، جامعة الموصل، 112

5 - ينظر مغني اللبيب 1 / 114

6 - ديوانه 73، ت: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، 1371 هـ - 1951 م، وكتاب

الشعر 454

7 - ينظر كتاب الشعر 455

8 - شعره 72، صنعة د. نوري حمودي القيسي، بغداد 1388 هـ - 1986، وكتاب الشعر 326

9 - ينظر كتاب الشعر 78

10 - المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، ت: د. محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة

المدني، القاهرة، ط 1، 1405 هـ - 1985، 899/2

الأولى وأن الثانية للجزاء ، ثم ذكر أنه يجوز جعل أية واحدة منها زائد⁽¹⁾. وقد علل زيادة إحدى الفاعلين في كتابه الحجة : بأن (إذا) لا تقتضي إلا جواباً واحداً⁽²⁾. ومما أجاز فيه أيضاً زيادتها بين المبتدأ والخبر زيادتها في قول عدي بن زيد⁽³⁾:

"أرواحٌ مُودَّعٌ أم بُكورُ أنت فانظرُ لأيِّ حالٍ تصيرُ"

فقد حمل "أبو علي الفارسي" قوله (أنت فانظر) على أوجه إعرابية عدة منها أن (أنت) مبتدأ خبره (فانظر) والفاء زائدة بين المبتدأ والخبر على وفق قول الأخفش (ت512 هـ) إذ نقل عنه الفارسي⁽⁴⁾، وغيره من النحاة⁽⁵⁾ أنه أجاز زيادتها بين المبتدأ والخبر في نحو (زيد فمنطلق). وقول الشاعر⁽⁶⁾:

"وقائلةٌ خَوْلَانُ فانكحَ فَنَاتَهُمْ وأكرومة الحَيَّينَ خَلَوْ كما هيا"

إذ زاد الفاء في خبر المبتدأ في قوله "خولان فانكح فَنَاتَهُمْ"⁽⁷⁾. وجمهور النحاة لا يرون يرون زيادتها بين المبتدأ والخبر في نحو (زيد فمنطلق)؛ لأن المبتدأ والخبر يرتبطان ارتباطاً وثيقاً لا يحتاجان معه إلى رابط يربطهما، ولكنهم أجازوا دخول الفاء في بعض أخبار الأسماء التي يلحظ فيها معنى الشرط والجزاء وذلك في أخبار الأسماء الموصولة والنكرات الموصوفة⁽⁸⁾. وقد حمل سيبويه قول عدي بن زيد على وجوه أولها جميعاً على الإضمار، فـ(أنت) يجوز عنده أن يكون في موضع رفع بفعل يفسره الظاهر، أو أن يكون مبتدأ وخبره مضمّر على تقدير (أنت الهالك)، أو تكون (أنت) خبراً والمبتدأ مضمّر على أن لا يكون تقدير المبتدأ (هذا أنت) ؛ لأنه لا

1 – ينظر خزانة الأدب 1/315 و36/11 وهامش كتاب الشعر 1 في 78 لمحققه

2 – ينظر الحجة في علل القراءات السبع 1/135

3 – ديوانه 84، ت: د. محمد جبار المعبيد، دار الجمهورية، بغداد، 1385هـ

– 1965م، والكتاب 1/141 وكتاب الشعر 325

4 – ينظر كتاب الشعر 294 و326

5 – ينظر شرح المفصل 1/250 – 251 وشرح التسهيل 1/313 – 314 والتذييل والتكميل 4/107 و4/107

6 – غير منسوب في الكتاب 1/139 و143 وكتاب الشعر 279 و294 وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي 1/413

7 – ينظر كتاب الشعر 279 و294

8 – ينظر الكتاب 1/138 – 140 و3/102 – 103 والمقتضب 3/195 – 196 والأصول 2/168 وشرح المفصل 1/250 – 253

يشار إلى المخاطب إلى نفسه ولا يحتاج إلى نحو هذا، بل يشار إلى غيره. أما قول الشاعر: "وقائلةٌ خَوْلَانُ فَأَنكِحْ فَتَاتَهُمْ....."

فقد أوله على أن (خولان) خبر لمبتدأ مضمّر كأنه قال (هذه خولان)⁽¹⁾. والاختفاء في معاني القرآن موافق تماما لسيبويه ولم يخالفه، قال: "إنَّ خبرَ المبتدأ لا يكون بالفاء لو قلت: (عبد الله فينطلق) لم يَحْسُنْ"⁽²⁾، وقال في قول الشاعر الذي تقدم: "كأنه قال: هؤلاء خولانُ كما تقول (الهلاك فانظر إليه)؛ كأنك قلت: (هذا الهلاك فانظر إليه) فأضمر الاسم"⁽³⁾.

ومما أوله بزيادة الحرف زيادة الكاف في قول الشاعر⁽⁴⁾:

"بَيْنَا كَذَاكَ رَأَيْتَنِي مُتَلَفَّعًا بِالْبُرْدِ فَوْقَ جَلَالَةِ سِرْدَاكِ"

إذ جوز فيه أن تكون الكاف في (كذاك) زائدة كما زيدت في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ

كَمَثَلِ شَيْءٍ﴾ (الشورى: 11)"، و(ذاك) منجزة بها والمعنى الإضافة إليها⁽⁵⁾. ونقل

عبد القادر بن عمر البغدادي عن أبي حيان إعرابا آخر لأبي علي الفارسي على الوجه الذي حمل عليه زيادة الكاف، أن الكاف زائدة و(ذاك) مبتدأ خبره محذوف وتقدير الكلام: "بيننا ذاك شأني"⁽⁶⁾

ومن زيادة الحروف زيادة اللام الموطئة للقسم قول أمية بن أبي الصلت⁽⁷⁾:

"طَعَامُهُمْ لَنْ أَكْلُوا مَعَنَ وَمَا إِنْ لَا تُحَاكُ لَهُمْ ثِيَابُ"

1 – ينظر الكتاب 139/1 و141 و143 وشرح أبيات سيبويه 413 – 415

2 – معاني القرآن للأخفش، سعيد بن مسعدة، ت: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1411هـ – 1990م، 86/1 – 87

3 – معاني القرآن 1 / 87

4 – غير منسوب في كتاب الشعر 257 و خزنة الأدب 7 / 73

5 – ينظر كتاب الشعر 258

6 – شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1410، 2هـ – 1989م، 180/2 – 181 وهامش محقق

كتاب الشعر 2 ص 257

7 – ديوانه 22 وكتاب الشعر 55 و 84

فلام في (لئن) زائدة والدليل على ذلك دخولها في مواضع وسقوطها في أخرى⁽¹⁾. واستدل أيضا على جواز توالي زيادتين وهي (إن) و(لا) بعد (ما) النافية في قوله : وما إن لا⁽²⁾ وبه استدل ابن جني على جواز اجتماع حرفين للتوكيد بمعنى واحد⁽³⁾.

ومما أوله "أبو علي الفارسي" على زيادة حرفين هما (ما ، و إن) في قول أبي ذؤيب الهذلي⁽⁴⁾:

"فأجبتها أمّا لجسمي أنّه أودى بنيّ من البلاد فودّعوا "

إذ ذهب إلى أن قوله (أمّا) مركبة من (أن) و (ما) وذكر فيها وجوها عدة ، منها أن تكون (أن) مخففة من (أن) . و(ما) زائدة فيكون تقدير المعنى عندئذ " فأجبتها بأنّه لجسمي". ومنها أن تكون (أن) هي الزائدة فيكون قوله (فأجبتها) أغنى عن أن يقال (قلت) وهذا مذهب البغداديين ، أو على إضمار القول عند غيرهم والتقدير "فأجبتها فقلت : الذي بجسمي....". فيكون (ما) اسم موصول في موضع رفع مبتدأ وخبره " أنه أودى بني...." والجملة في موضع نصب مقول القول المضمر. ويجوز عدّ (أن) و(ما) زائدين وعليه يكون المعنى "فأجبتها فقلت : لجسمي أنه أودى بني"⁽⁵⁾.

ومن زيادة (ما) وحدها قول عنتره⁽⁶⁾:

"لقد كذبتك نفسك فاصدّقنها لما منك تغريراً قطام"

1 – ينظر كتاب الشعر 55

2 – ينظر المصدر نفسه 84

3 – ينظر الخصائص 2 / 338

4 – ديوانه 48، ت: د. أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية بورسعيد، ط1،

1435هـ – 2014

5 – ينظر كتاب الشعر 83 – 84

6 – شرح ديوان عنتره 129، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1423 هـ – 2002م، وكتاب

الشعر 223

فذكر في قوله (لَمَّا مَنَّكَ) وجوها عدة، منها أن تكون (ما) زائدة فيكون المعنى (لَمَنَّكَ تغريرا) فيتعدى الفعل على هذا الوجه إلى مفعولين (الكاف) و(تغريرا)، ويحتمل أن يكون نصب (تغريرا) على أنه مفعول له كأنه أراد: (مَنَّكَ التَّغْرِيرُ)⁽¹⁾. ومثله قول ذي الرمة⁽²⁾:

"فلا الخرقُ منه يرهبُون ولا الخنا عليهم ولكن هيبَةً هي ما هيا"
فأجاز في قوله "ولكن هيبَةً هي ما هيا" في إحدى الأوجه التي حمل عليها معنى البيت وإعرابه أن تكون (هيبَةً) خبراً لمبتدأ محذوف و(ما) زائدة والمعنى "أمره هيبَةٌ هي هي" وكرر (هي) لتفخيم أمر الهيبَةِ كما يقال: (أنت أنت) ونحوه⁽³⁾. ومن زيادة(من) قول النابغة الذبياني⁽⁴⁾:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً أُسَائِلُهَا أَعَيْتُ جَوَاباً وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ
فقد زاد (من) والدليل على زيادتها هنا في هذا البيت ونحوه قولهم: "ما جاعني من أحد" إن معنى الجمع وكذلك العموم معلومان بقولهم (أحد) لا بـ (من) كما دل (رجل) في قولهم "ما جاعني رجلٌ بها" على معنى العموم، وقد اعترض أبو علي الفارسي على من أنكر من النحويين زيادتها لحدوث معنى الكثرة بدخولها⁽⁵⁾.
المبحث الثالث: التأويل بالتقديم والتأخير:

يعرف التقديم والتأخير بأنه وضع الكلمة في غير موضعها مخالفاً فيه الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه؛ إذ إن للكلام رتبا بعضها أسبق من بعضها الآخر⁽⁶⁾، ولكنهم يلجؤون إليه لما يترتب عليه من فائدة ولاسيما إذا كان للمقدم أهمية يسعى المتكلم إيصالها للمخاطب ولذلك نجد سيبويه يقول فيه: "إنما يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم

1 – ينظر كتاب الشعر 224 – 225

2 – ديوانه 540 وكتاب الشعر 319

3 – ينظر كتاب الشعر 319

4 – ديوانه 14، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1977، والكتاب 321/2 وكتاب الشعر 78

5 – ينظر كتاب الشعر 79

6 – ينظر الجملة العربية تأليفها وأقسامها لدكتور فاضل السامرائي، دار الفكر، الاردن، ط1427، 2، 37، 2007-

ببيانه أَعْنَى وإن كانا جميعا يُهْمَانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ⁽¹⁾. وليس هذا هو الغرض الوحيد منه بل له أغراض كثيرة فصل الحديث عنها البلاغيون⁽²⁾ ومن قبل أشار إليها النحويون في كتبهم⁽³⁾. ويعد التقديم والتأخير من أهم الوسائل التي يلجأ إليها النحويون لتأويل النصوص المخالفة لما يسمى بقواعد الترتيب – وهي التي تفرض النظام بين أجزاء التركيب – وتمكينها من تخريج هذه النصوص تخريجا ينفي التناقض عنها ويبعدها عن الاضطراب⁽⁴⁾. وقد اعتمده أبو علي الفارسي في كتاب الشعر في توجيه بعض النصوص كي يستقيم المعنى والإعراب على الوجه الذي يُحْكَمُ به النصوص على وفق ما تقتضيه اللغة من سلامة الاعراب وصحة المعنى من ذلك ما خرجه على تقديم الخبر في قول ذي الرمة الذي تقدم:

"فلا الخرقُ منه يَرْهَبُونَ ولا الخنا عليهم ولكن هَيْبَةً هِيَ ما هِيَ"

فذكر أنه يجوز في أحد الوجوه التي حمل عليها البيت أن يكون قوله (هَيْبَةً) خبرا مقدما و(هي) مبتدأ مؤخرا، و(هي) كناية عن القصة والتقدير (ولكن قصته هَيْبَةً) وجاز إضمارها لدلالة ما تقدم عليها⁽⁵⁾. ولم يذكر المبرد عند إعرابه لهذا البيت إلا وجها واحدا في رفع (هَيْبَةً) وهو أنه خبر لمبتدأ محذوف وتقدير الكلام (ولكن أمره هَيْبَةً) على نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلْبَسُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَّغٌ﴾ (الأحقاف: 53) "على تقدير (ذلك بلاغ)⁽⁶⁾. وهذا الوجه الذي ذكره المبرد ذكره أيضا

1 – الكتاب 1 / 34 و ينظر 56 و 81

2 – ينظر دلائل الإعجاز في علم المعاني لعبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)، ت: د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1428هـ – 2007م، 184 – 174

3 – ينظر الكتاب 1/34 و 45 و 47 – 48 و 119 – 120 و 170/3 وضوابط الفكر النحوي 479 – 487

4 – ينظر أصول التفكير النحوي 250 – 251 و 289

5 – ينظر كتاب الشعر 319

6 – ينظر الكامل في اللغة والأدب للمبرد، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1429هـ – 2008م، 2 / 334

"أبو علي الفارسي" بعد الوجه الذي تقدم⁽¹⁾. ومثله على تقديم الخبر قول ذي الرمة⁽²⁾:

"شَخْتُ الْجُرَارَةِ مِثْلُ الْبَيْتِ سَائِرُهُ مِنْ الْمُسُوحِ خَدَبٌ شَوْقَبٌ خَشِبٌ"
فقوله "مِثْلُ الْبَيْتِ سَائِرُهُ" يحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون (سائره) مبتدأ مؤخرًا ، وقوله (مثل البيت) خبر مقدم وتقدير الكلام " شختُ الجرارة مثل البيت من المسوح" غير أن "أبا علي الفارسي" لم يرجح هذا الوجه للفصل الواقع بين قوله (مثل البيت) وقوله (من المسوح) وهو جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ (مثل) ؛ لأن مثل نكرة موقلة في الإبهام لا تتعرف وإن أضيفت إلى معرفة ، أو يكون حالا من (البيت). وفي كلا الوجهين يكون المبتدأ فاصلا بين الجار والمجرور و(مثل البيت) ، والمبتدأ أجنبي عنه. والوجه عنده أن يرتفع (سائره) على أنه فاعل (بمثل)؛ لأنه بمعنى (مماثل) فيجوز أن يعمل عمل الفعل كقولهم (قام الزيدان) فيرتفع الزيدان بقاءم وإن لم يعتمد على شيء، غير أنه في البيت أحسن ؛ لأنه قد جرى على الوصف. ويكون قوله (من المسوح) متعلقا بما في (مثل) من معنى الفعل وعندئذ لا يفصل بينه وبين (مثل) بأجنبي ؛ لأن الفاعل لا يكون كذلك عما يرتفع به⁽³⁾.
ومن ذلك تأخير الفاعل في قول ذي الرمة⁽⁴⁾:

"حتى إذا زلجت عن كل حنجرة إلى الغليل ولم يقصعنه نغبٌ"
أراد: "زلجت نغب عن كل حنجرة إلى موضع الغليل"⁽⁵⁾، والنغب: جمع نغبة وهي الجرعة. أراد الشاعر انحدرت جرعة من الماء في حناجرها مسرعة لشدة عطشها⁽⁶⁾.

ومما تأوله على تأخير الصفة قول أبي ذؤيب الهذلي⁽¹⁾:

1 – ينظر كتاب الشعر 319

2 – ديوانه 74 وكتاب الشعر 104 و 286

3 – ينظر كتاب الشعر 104 و 286

4 – ديوانه 67 وكتاب الشعر 99

5 – ينظر كتاب الشعر 99

6 – ينظر تهذيب اللغة 10 / 327

"ولكن فتى لم تخش منه فجيرة حديثاً ولا فيما مضى أنت وامق"

فالكلام فيه على تقدير "ولكن فتى أنت وامقه..." فأخر الجملة الواقعة صفة (أنت وامق) وحذف منها الضمير العائد على الموصوف⁽²⁾. وهذا الذي ذهب إليه "أبو علي الفارسي" هو أحد الوجهين اللذين جوزهما السكري (ت572هـ) في شرح البيت⁽³⁾، والوجه الآخر الذي خرجة السكري فهو على الاستئناف كانه قال: "لم تخش منه فجيرة حديثاً، ولا أيضاً فيما مضى، ثم ابتداء فقال: وهو لك وامق"⁽⁴⁾.

ومما أوله على التأخير تأخير صلة الاسم الموصول في قول الفرزدق⁽⁵⁾:

"وإني لرام نظرة قبل التي لعلي وإن شطت نواها أزورها"

فهو وإن لم يرتض أن تكون صلة (التي) (أزورها) المتأخرة؛ لأنه خبر (لعل) ولا يجوز أن يتقدم عليه إلا أن (أزورها) سد مسد صلة الموصّل فكأنه أراد (التي أزورها) على معنى التقديم. وقد أشبه هذا سد الفعل في صلة (أن) في قولهم: (لو أن عمراً جاءني) مسد الفعل الذي يقع بعد (لو) قبل (أن)، ولولا الفعل هذا لم يجز الكلام، فلا يجوز أن يقال: (لو مجيئك)، فكذلك سد خبر (لعل) مسد صلة (التي) على نية التقديم. وهذا عنده لا يقاس عليه وإنما حسن لطول الكلام، واشتمال الصلة على ذكر الجزاء. وقد جوز فيه وجهاً آخر هو أن تكون الصلة محذوفة لطول الكلام والتقدير (التي أقول فيها)⁽⁶⁾. وإلى هذا القول الأخير ذهب غير واحد من

1 - ديوانه 91 وفيه وفي شرح اشعار الهذليين الآتي (لاحق) بدلا من (وامق) وفيهما إشارة إلى رواية (وامق)، وكتاب الشعر 98

2 - ينظر كتاب الشعر 98

3 - ينظر شرح أشعار الهذليين، السكري، أبي سعيد الحسن بن الحسين، ت: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، القاهرة، 1384 هـ - 1965 م، 158

4 - المصدر نفسه 158

5 - ديوانه 661 وكتاب الشعر 400

6 - ينظر كتاب الشعر 401 - 402

النحاة⁽¹⁾. وذهب بعضهم إلى أن صلة (التي) هي (أزورها) المتأخرة وخبر (لعل) محذوف وتقدير الكلام "قبل التي أزورها وإن شطت نواها لعلي أبلغ ذلك"⁽²⁾.

وقد يؤول النص على تأخير الحال ومنه قول ذي الرمة⁽³⁾:

"عيناً مُطْحَبَةً الأرجاء طاميةً فيها الضفادعُ والحيتانُ تَصْطَخِبُ"

فـ (تصطخب) جملة في موضع نصب حال من (الضفادع) كأنه قال (فيها الضفادعُ مصطخبةٌ والحيتانُ..) على تقدير "وفيها الحيتان أيضاً" فحذف الخبر⁽⁴⁾.

وإنما خرج على أن تصطخب حال من الضفادع مؤخرة ؛ لأنها هي التي تصطخب ولا تكون الحيتان كذلك⁽⁵⁾. وقد أنكر بعضهم رواية تصطخب بالخاء ؛ لأنه ليس

للسمك صوت وإنما الرواية بالخاء تصطخب أي تتجاور⁽⁶⁾. "وأبو علي الفارسي" اعترض على من رواها بالخاء وذكر أن ما دعا هؤلاء إلى هذه الرواية منكرين

روايتها بالخاء لأنه خفي عليهم المعنى الذي ذهب إليه من تأخير الحال وإن الكلام على نية التقديم⁽⁷⁾.

ومن تقديم الحال على صاحبها قول صخر الغي الهذلي⁽⁸⁾:

"لِشَمَاءَ بَعْدَ شَتَاتِ النَّوَى وَقَدْ بَتُّ أُخِيلْتُ بَرَقًا وَلَيْفًا"

1 – ينظر الباب في علل البناء والإعراب للعكبري، أبي البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616 هـ)، ت: د. عبد الإله النبهان، مطبوعات جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416 هـ – 1995 م، 118/2 والتذييل والتكميل 10/3، دار القلم، دمشق، ط1، 1420 هـ – 2000 م، ومغني اللبيب 507

2 – ينظر التذييل والتكميل 10/3

3 – ديوانه 66 وكتاب الشعر 100

4 – ينظر كتاب الشعر 100

5 – ينظر هامش محقق كتاب الشعر 3 ص 100

6 – ينظر التنبيه على حدوث التصحيف للأصفهاني، حمزة بن الحسن (ت 360 هـ)، ت: محمد أسعد أسعد طلّس، مراجعة: أسماء الحمصي وعبد المعين الملوحي، دار صادر بأذن من المجمع العلمي بدمشق، بيروت، ط2، 1412 هـ – 1992 م، 65–66، وغيره من كتب التصحيف والتحريف ينظر

هامش محقق كتاب الشعر 4 ص 100

7 – ينظر كتاب الشعر 100

8 – في شرح أشعار الهذليين 294 وغير منسوب في كتاب الشعر 337

فأول قوله (قد بت) على أنه في موضع نصب حال مقدم متعلق بـ (أُخليت) وتقدير الكلام (أُخليت

البرق بآنتا) وفي هذا دليل على جواز تقديم الحال مفردة أو جملة⁽¹⁾. ومنه قول ذي الرمة⁽²⁾:

"هَزِيمٌ كَانَ الْبُلُقُ فِي حَجَرَاتِهِ تَحَامِينَ أُمَهَاراً فَهِنَّ ضَوَارِحُ"

فقد وجه فيه قوله (في حجراته) من حيث الإعراب والمعنى على أكثر من وجه منها أن الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من (أُمَهَارُ) تقدم عليه والتقدير عنده على الأصل "تحامين أمهارة في حجراته" فكان في الأصل صفة له فلما تقدم انتصب على الحال ، على حد قول كثير⁽³⁾:

"لَعَزَّةٌ مَوْحِشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ"

فـ (مَوْحِشُ) نعت لطلل في الأصل فلما قدم انتصب على الحال⁽⁴⁾.

المبحث الرابع : الحمل على المعنى:—

الأصل في الكلام حمله على اللفظ فإن لم يستقم حُمل على المعنى، فإن اجتمع الحملان قُدم الحمل على اللفظ. ولا يبدأ بتأويل الكلام بحمله على المعنى بل بحمله على اللفظ⁽⁵⁾؛ وذلك لأن الدلالة اللفظية مقدمة على الدلالة المعنوية من جهة كونها أقوى منها وسابقة عليها⁽⁶⁾. وإنما يلجأ النحاة إلى حمل الكلام على المعنى لورود نصوص مخالفة للقواعد التي وضعوها بعد استقراءهم لكلام العرب فكان لابد من

1 — ينظر كتاب الشعر 337 أنكر الكوفيون جواز تقديم الحال وفيه تفصيل ينظر الأصول في النحو لابن السراج، أبي بكر محمد بن سهل (ت316هـ)، ت: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط 3، 1417هـ — 1996م ، 2/215، والأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، محمد بن أبي سعيد (ت577هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 1427هـ — 2006م ، 1/203 م 31

2 — ديوانه 123 وغير منسوب في كتاب الشعر 219

3 — ديوانه 506 ، ت: د. إحسان عباس، بيروت 1391هـ — 1971م وغير منسوب في كتاب الشعر 220

4 — ينظر كتاب الشعر 219 — 220

5 — دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة، 1972، 3 / 286

6 — ينظر الخصائص 2 / 328 — 329

تأويلها على نحو يجعلها تنظم وتلك القواعد⁽¹⁾. غير أن ما يُحمل على هذا النوع من التأويل نصوص كثيرة جاءت في القرآن الكريم وفصيح الكلام منشوره ومنظومه. كتذكير المؤنث وتأنيث المذكر ، وحمل المفرد على الجمع وحمل الجمع على المفرد وغير ذلك كثير⁽²⁾، وقد جاء في كتاب الشعر منه جملة ليست بالقليلة وجه في ضوئها "أبو علي الفارسي" نصوصا من فصيح الكلام. وإنما ألجأه إلى ذلك صحة الإعراب والمعنى ولو حمل هذه النصوص على ظاهرها لأختل المعنى والإعراب معا . وقد جاءت على صور منها حمل المفرد على المثنى أو العكس ومنه قول الفرزدق⁽³⁾:

"يداك يَدٌ إِحْدَاهُمَا النَّيْلُ كُلُّهُ وَرَاحَتُكَ الْآخَرَى طِعَانٌ تَغَامِرُهُ"

فذهب إلى أن (يدا) في البيت وإن جاء لفظها مفرد إلا أنه أرد بها التثنية فكأنه قال: (يداك يدان..) ولا يمكن حمل الكلام على ظاهر اللفظ وهو الإفراد؛ لأنها إن جعلت خبر لليدين لم يستقم لأن المبتدأ مثنى وخبره لا بد أن يطابقه فيكون مثنى كذلك. وعليه لا بد من حمله على المعنى وهو أن يكون المراد به التثنية فكأنه قال: "يداك يدان أحدهما كذا ولآخرى كذا". وقوله: "أحدهما النيل كله" في موضع رفع صفة لـ (يد) النكرة. وقد عاد الضمير من جملة الصفة بلفظ المثنى وفي هذا دليل على أن الشاعر أرد بـ(يد) حملها على المعنى دون اللفظ . وإن جعلت (يد) مبتدأ لم يجز أن يقال: "يد أحدهما كذا" كما لا يقال: (عمرو أحدهما كذا) بل يقال: (العمران أحدهما خارج ...). فلما لم يجز حملها في كلا الوجهين على ظاهر اللفظ كان لا بد من حملها على المعنى وهو إرادة التثنية⁽⁴⁾.

ومثله قول امرئ القيس⁽⁵⁾:

"وَعَيْنٌ لَهُ حَذْرَةٌ بِدْرَةٍ شَقَّتْ مَآقِيَهُمَا مِنْ أُخْرٍ"

1 – ينظر أصول التفكير النحوي 300 وما بعدها

2 – ينظر الخصائص 2 / 180

3 – ديوانه 342 وكتاب الشعر 196 و209 و308

4 – ينظر كتاب الشعر 209

5 – ديوانه 166 وكتاب الشعر 211

فالشاعر ذكر لفظ (عين) مفردة وأراد بها (العينين) بدليل قوله : (شقت مآقيهما ...)
جاء بها بلفظ المثني حملا على المعنى⁽¹⁾. ومنه قول الراجز⁽²⁾:

تَأْمَلِ الْقَرْنَيْنِ وَانْظُرْ مَا هُمَا أَحَجَرًا أَمْ مَدْرًا تَرَاهُمَا

فتنى قوله (تراهما) حملا على المعنى؛ لأن الحجر والمدر المذكورين هما القرنان
المتقدم ذكره عليهما ولو جاء على الأصل لقال: " أحجرا أم مدرا تراه " ؛ لأنه لا يقال:
"أزيد أم عمرا ضربتهما" بل يقال: ضربته، وكذا نحوه⁽³⁾.

ومن حملة الكلام مرة على المعنى وأخرى على اللفظ في نحو هذا الموضع قول
الفرزدق⁽⁴⁾:

"كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرِيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفِيَهُمَا رَابِي"

فذكر أن قوله : " كلاهما قد اقلعا " محمول على المعنى على حين حمل قوله : " كلا
أنفيهما رابي " على اللفظ ؛ إذ إن لفظ (كلا) مفرد ومعناه مثني لذا جاز حمل الكلام في
الموضع الأول على المعنى وفي الآخر على اللفظ كما حمل (كل) في قوله تعالى: ﴿ **إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا إِيَّائِيَ الرَّحْمَنِ عَبْدًا** ﴾ (مريم: 39) ، وقوله
تعالى: ﴿ **وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَرَجَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ** **وَكُلُّ أُنثَى أَتَوْهُ دَاخِرِينَ** ﴾ (النمل: 78) " إذ إن لفظ (كل) مفرد ومعناه جمع فروعى لفظها
في الآية الأولى ومعناها في الآية الأخرى⁽⁵⁾. على أن بين النحاة خلافا في ذلك فما
ذهب إليه "أبو علي الفارسي" هو مذهب البصريين، والكوفيون يذهبون إلى أن لفظ
(كل) ومعناها مثني ولكلا الفريقين

1 - ينظر كتاب الشعر 211 و308

2 - في نوادر أبي زيد 477 وكتاب الشعر 212

3 - ينظر كتاب الشعر 212

4 - ديوانه 34 ونوادر أبي زيد 453 وكتاب الشعر 128

5 - ينظر كتاب الشعر 128 - 129 والمسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، ت: د. حسن هندأوي،

هندأوي، كنوز إشبيلية، الرياض، ط1، 1424هـ - 2004م ، 2 / 418 - 419

ما يستدل به على صحة مذهبه⁽¹⁾.

ومن الحمل على المعنى حمل المذكر على المؤنث أو العكس فمما حمل فيه المذكر على المؤنث قول الشاعر⁽²⁾:

"ألا هَلْكَ الشَّهَابُ الْمُسْتَنِيرُ وَمَذْرَهْنَا الْهُمَامُ إِذَا نُغِيرُ
وَحَمَالُ الْمَيْنِ إِذَا أَلَمَّتْ بَنَا الْحَدَثَانُ وَالْأَفُ النَّصُورُ"

فقال: "ألمت بنا الحدثان" فأسند الفعل المتصلة به تاء التأنيث إلى الحدثان. والحدثان مذكر ولكنه لما أراد به الكثرة كان بمعنى الحوادث فراعى الشاعر المعنى فحملة على ذلك وأسند إليه الفعل مؤنثاً⁽³⁾.
ومنه قول الشاعر⁽⁴⁾:

"فقلت له لا والذي حَجَّ حَاتِمٌ أَخُونُكَ عَهْدًا إِنِّي غَيْرُ خَوَّانٍ"

ذهب "أبو علي الفارسي" إلى أنه قد يريد بقوله (الذي) الكعبة المكرمة لكنه جاء بلفظ المذكر حملا على المعنى فكأنه أراد البيت أو المسجد الحرام⁽⁵⁾. ومنه قول المتنخل الهذلي⁽⁶⁾:

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ كَالنُّهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفُضْلُ

فأجاز فيه في قوله "الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ" على من نصب (كالنُّهَا)، أن يكون اليقظان وصف للثغرة مع أن اليقظان صفة للرجل فهو مذكر والثغرة مؤنث لكنه أجازها على الاتساع كأنه قال: "ثُغْرَةٌ يَقْظَانٌ" وهو يريد يُنْقِظُ فيها وذلك لشدة الخوف كما قيل "ليلٌ

1 - ينظر الشيرازيات/2/ 413- 414 والانصاف في مسائل الخلاف 2/368م62 وشرح المفصل 158/1-161

2 - البيتان غير منسوبين في كتاب الشعر 530 والانصاف في مسائل الخلاف 2/631-632م111

3 - ينظر كتاب الشعر 530 والانصاف 2/632م111

4 - للعريان بن سهلة الجرمي في نوادر أبي زيد 272 وغير منسوب في كتاب الشعر 394 والتذييل والتكميل 82/3

5 - ينظر كتاب الشعر 395

6 - شرح أشعار الهذليين 1281 وكتاب الشعر 434 وفيه منسوب لبعض الهذليين

نائم" يراد: ينام فيه. ولما كانت الثغرة والشعر بمعنى واحد كونهما يطلقان على الموضوع وصف الثغرة باليقظان حملا على المعنى⁽¹⁾.
ومما حمل فيه المؤنث على المذكر قول الأعشى⁽²⁾:

"ما بُكأَ الكبيرِ بالأطلالِ وسؤالي وما يردُّ سؤالي

دمنةً قفرةً تعاورها الصيفُ بريحين من صباً وشمالاً"

فذكر فيه غير وجه، أحدها أن تكون (دمنة) في البيت الآخر فاعلاً للفعل (يردُّ) في البيت الأول مع أن (دمنة) لفظها مؤنث والفعل جاء بلفظ المذكر حملاً على المعنى، وذكر أبو علي أنه يجوز أن يقال (ترد) بالتاء بلفظ المؤنث⁽³⁾. وهي رواية أخرى للبيت وبها جاء البيت في الديوان⁽⁴⁾.

ومنه قول امرئ القيس⁽⁵⁾:

فَتَوْضِحَ فَاَلْمِقْرَاةَ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا لَمَّا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ

ففي (لما نسجتها) وجوها عدة ذكرها "أبو علي الفارسي"⁽⁶⁾ أحدها " أن يكون فاعل (نسجت) ضمير (ما)، وأنت على المعنى، كما قالوا: (ما جاءت حاجتك) ، فأنت ضمير (ما) حيث كانت الحاجة في المعنى"⁽⁷⁾؛ وذلك لأن (ما) وإن كان لفظها مفرداً مذكراً إلا أنه يأتي في معنى المؤنث والمثنى والجمع فيكون بلفظ واحد لجميع ما تقدم، فإذا أنت ما يعود عليه فيكون عندئذ قد حملة على المعنى⁽⁸⁾.

1 – ينظر كتاب الشعر 435

2 – ديوانه 138 وكتاب الشعر 508

3 – ينظر كتاب الشعر 508

4 – ينظر الديوان 138

5 – ديوانه 8 وكتاب الشعر 467

6 – ينظر كتاب الشعر 467 – 468

7 – المصدر نفسه 468

8 – ينظر الكتاب 50/1-51 ومعاني القرآن للأخفش 1/37 والاصول في النحو 2/358 والتذييل

والتكميل 3/107-108

ومما حمل على المعنى عودة الضمير من جملة الصلة على الموصول بغير ما يستحقه من ذلك قول حميد بن ثور الهلالي⁽¹⁾:

أَنْتَ الْهَلَالِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْحَبِيُّ الْمَعْلَفُ

فحمل بعض الصلة على المعنى وبعضها على اللفظ، فقوله (كنت مرة) جاء به بلفظ الخطاب حملا على المعنى كونه قال في أول الكلام (أنت) . وقوله (سمعنا به) جاء به بضمير الغيبة حملا على لفظ (الذي) وهو الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام⁽²⁾؛ الكلام⁽²⁾؛ لأن لفظ (الذي) للغيبة فينبغي أن يكون ما يعود عليه للغيبة أيضا. ومثله أيضا مما حمله على المعنى، واللفظ يقتضي غير ذلك قول القتال الكلابي⁽³⁾:

"أَنَا الَّذِي انْتَشَلْتُهَا انْتِشَالًا ثُمَّ دَعَوْتُ فِتْيَةً أَزْوَالا

وقول المهلهل⁽⁴⁾:

وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بَكْرًا بِالْقَنَا وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامٍ

وقول جرير⁽⁵⁾:

نحن الذين هَرَمْنَا جَيْشَ ذِي نَجَبٍ وَالْمُنْذَرَيْنِ اقْتَسَرْنَا يَوْمَ قَابُوسٍ

فأجري الضمير في الأبيات الثلاثة على غير ما يقتضيه أصل الكلام، والأصل أن يجري الضمير العائد من صلة الموصول في المواضع الثلاثة بلفظ الغائب إذ إن وجه الكلام أن يقال (أنا الذي انتشلتها...)، و(أنا الذي قتلت...)، و(نحن الذين هزم....) غير أنه جيء بضمير المتكلم في المواضع الثلاثة حملا على المعنى؛ وسوغ ذلك

1 - في كتاب الشعر 398 وغير موجود في ديوانه، ينظر هامش محقق كتاب الشعر 5 ص 398

2 - ينظر كتاب الشعر 398

3 - ديوانه 84، ت: د. إحسان عباس، بيروت، 1381هـ - 1961م، وغير منسوب في كتاب الشعر 399

4 - في المقتضب 132/4 وغير منسوب في الأصول 309/2 وكتاب الشعر 400 وشرح المفصل 431/2

5 - ديوانه 130، ت: د. نعمان طه، دار المعارف، مصر، 1969م، وكتاب الشعر 400

مجيء ضمير المتكلم قبل الاسم الموصول⁽¹⁾. وقد سبقه إلى هذا في قول المهلهل وغيره المبرد⁽²⁾، وابن السراج⁽³⁾، وإليه ذهب ابن يعيش⁽⁴⁾.

ومما حمل على المعنى تقدير عامل المعمول من ذلك تعلق الظرف بعامل مقدر حملا على المعنى كقول عمران بن حطان⁽⁵⁾:

"يوماً يمان إذا لاقيتُ ذا يمين وإن أتيتُ معدياً فعدناني"

فذهب "أبو علي الفارسي" إلى أن الظرف (يوماً) لا يتعلق بقوله (يمان) الذي هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره (أنا يمان) بل متعلق بمقدر محمول على المعنى، وتقدير الكلام "انتقل يوماً إذا لاقيت...."⁽⁶⁾.

ومنه قول عدي بن زيد⁽⁷⁾:

"وحبي بعد الهدوء تهاديه شمالاً كما يُزجّي الكسير"

فذكر أن الظرف (بعد الهدوء) يمكن أن يحمل في تعلقه بعامله على أكثر من وجه، أحدها أن يكون متعلقاً بمعنى الفعل الذي في قوله (حبي)؛ لأنه من حبا يحبو، بمعنى يدنو بعضه من بعض وينضم فيكون كـ (الأبرق) وهو اللون الذي فيه حمرة وسواد وبياض، و (الأبطح) وهو المكان المنبطح في الوادي، فإنه وإن استعمل كل واحد مهما استعمال الأسماء وجمعاً جمع تكسير إلا أنه لم يزل عنهما ما فيهما من معنى الوصف فلم يصرفا لذلك؛ ولما فيهما من معنى الصفة تعلق بهما ونحوهما الظرف والحال، فكذلك (حبي) في البيت جاز على وجه تعلق (بعد...) به حملاً على ما فيه من معنى الفعل⁽⁸⁾.

1 – ينظر كتاب الشعر 400

2 – ينظر المقتضب 131 – 132

3 – ينظر الأصول 309/2

4 – ينظر شرح المفصل 431/2 – 432

5 – شعر الخوارج 23، جمع وتحقيق د. إحسان عباس، بيروت 1963م، وكتاب الشعر 249

6 – ينظر كتاب الشعر 249

7 – ديوانه 86 وكتاب الشعر 248

8 – ينظر كتاب الشعر 248 – 249 وهامش محققه 1 ص 249

ومن الحمل على المعنى توجيه رفع الاسم المعطوف على المستثنى المنصوب وذلك في نحو تقدير عامل الرفع في (مجلف) في قول الفرزدق⁽¹⁾:

"وَعُضَّ زَمَانٌ يَا بَنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا"

فقدر أبو علي عامل الرفع في (مجلف) حملا على المعنى؛ لأن من نصب (مسحتا) كأنه قال: " لم يترك من المال إلا مسحتا" والمعنى لم يبق إلا مسحت ، فحمل مجلفا عليه كأنه قال: " ولم يبق إلا مُجْلَفٌ"⁽²⁾.

وهذا الذي ذهب إليه أحد الأوجه التي ذهب إليها النحاة في توجيه رفع (مجلف)⁽³⁾. ومثله قول الشاعر⁽⁴⁾:

"بَادَتْ وَغَيْرَ آيَهْنَ مَعَ الْبُلَى إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنْ هَبَاءُ

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سِوَاءُ قَدَالِهِ فَبَدَا وَغَيْرَ سَارِهِ الْمَعْرَاءُ"

فجاء لفظ (مشجج) مرفوعا وهو معطوف على (رواكِد) المنصوب على الاستثناء، وكان حق الكلام

نصب (مشجج)؛ كونه معطوفا على منصوب إلا أنه رفعه حملا على المعنى لأن معنى (بادت إلا

رواكِد) : بها رواكِد ، فرفع (مشجج) على ذلك المعنى كأنه قال: (وبها مشجج)⁽⁵⁾. ومثله أيضا قول كعب بن زهير⁽⁶⁾:

"فَلَمْ يَجِدَا إِلَّا مَنَاحَ مَطِيَّةٍ تَجَافَى بِهَا زَوْرٌ نَبِيلٌ وَكَلَلُ

وَمَفْحَصَهَا عَنْهَا الْحَصَى بِجِرَانِهَا وَمَتْنَى نَوَاحٍ لَمْ يَخْنُهَا مَفْصِلُ

وَسُمُرٌ ظِمَاءٌ وَاتَرْتَهُنَّ بَعْدَمَا مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ذُبُلُ"

1 – ديوانه 556 وكتاب الشعر 313 و538 والاتصاف في مسائل الخلاف 153/1 م23

2 – ينظر كتاب الشعر 313 و538

3 – ينظر التذييل والتكميل 6/ 214 وخزانة الأدب 5 / 144 – 153

4 – غير منسوبين في الكتاب 1/ 173 – 174 وكتاب الشعر 539

5 – ينظر كتاب الشعر 539

6 – ديوانه 52 – 54 ، دار الكتب المصرية، 1369هـ – 1950م، والكتاب 1/ 173 وغير

منسوبة في كتاب الشعر 539

فرّفع (سمرا) المعطوفة على (مناخ مطية)؛ لأن قوله: "فلم يجدّا إلاّ مُناخَ مطيّةٍ..." بمعنى "بها مُناخٌ مطيّةٌ" فرّفع المعطوف عليه وهي (سمر) حملاً على هذا المعنى فكأنه قال: (بها مُناخٌ مطيّةٌ وبها سمرٌ)⁽¹⁾. وهذا الذي خرج عليه قول كعب بن زهير سبقه إليه سيبويه وغيره من النحاة⁽²⁾.

المبحث الخامس : تأويل لفظ بلفظ آخر:

وهو أن يؤول الكلام بأن لفظة ما فيه موضوعة موضع أخرى ، وقد جاء هذا في مواضع من كتاب الشعر في الأفعال والأسماء. فمما جاء في الأفعال تأويل الفعل بفعل آخر ومنه قول أمية بن أبي الصلت⁽³⁾: "وترى شياطيناً ترُوغُ مُصافّةً ورواغها ضَمِنَ إذا ما تُطرَدُ"

فـ (ترى) هنا استعمل بمعنى (تعلم)؛ لأن الشياطين لا ترى بالعين ، بل تعلم بخبر الصادقين⁽⁴⁾.

ومنه قول أبي دؤاد الأيادي⁽⁵⁾:

"ألا مَنْ رأى لي رأيَ برقٍ شَرِيقٍ أسالَ البحارَ فانتَحى للعقيق
إذا ما أقولُ أوَسَعَ الأرضَ كُلّها تلاًّلاً في مَخِيلَةٍ وخُفُوقٍ"

فالفعل (أقول) في قوله: "إذا ما أقولُ أوَسَعَ الأرضَ" يحتمل فيما ذهب "إليه أبو علي الفارسي" أن يكون معناه ما دل لفظه عليه، أو يكون استعمله بمعنى (أظن) كأنه قال: "فـ (ترى) هنا استعمل بمعنى (تعلم)؛ لأن الشياطين لا ترى بالعين ، بل تعلم بخبر الصادقين⁽⁴⁾.

- 1 - ينظر كتاب الشعر 539 والحجة في علل القراءات السبع 413-414 و4/407-408
- 2 - ينظر الكتاب 172-174 ومعاني القرآن وإعراجه للزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري (ت311هـ)، ت: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، 1426هـ - 2005م، 1/220 ، وإعرااب القرآن لأبي جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، ت: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1427هـ - 2006م، 81 و1087-1088
- 3 - ديوانه 54 وغير منسوب في كتاب الشعر 235
- 4 - ينظر كتاب الشعر 235
- 5 - سبق تخريجه

إذا ما أظن السحاب أوسع...". أو يكون قد استعمله بمعنى (أقدر) كأنه قال: "إذا أقدر أوسع... فيكون مثل قول الحطيئة⁽¹⁾:

"إذا قلتُ أني آيبٌ أهلَ بلدةٍ رفعتُ بها عنها الوليَّةَ بالهَجَرِ"

على تقدير "إذا قدرْتُ إتيانَ بلدةٍ"⁽²⁾.

ومن هذا الباب تأويل الفعل موضع الاسم ومنه قول أبي دؤاد الذي تقدم إن حُمِلَ البيت على تقدير "إذا أظن أن أوسع ... على تقدير حذف (أن) فكان في تأويل مصدر⁽³⁾.

ومنه قول الشاعر⁽⁴⁾:

"ولا يَلْبَثُ الحرُّ الكريمُ إذا أرتمتُ به الجَمَزِي قد شدَّ حيزُومَهَا الضِفْرُ
سيكسبُ مالا أو يفيءُ له الغنى إذا لم تُعجلهُ المنيَّةُ والقَدْرُ"

فوضع الفعل (سيكسب مالا) موضع الاسم على تقدير حذف (أن) الناصبة؛ لأنه لا يستقيم مجيؤها مع السين، وليس على تقدير حذف (أن) المخففة لأنه لم يعلم حذفها في هذا الموضع، ولا يمكن تقديره على الحال بسبب السين كونها للاستقبال، فلم يبق إلا أنه وضع الفعل موضع الاسم وهو المصدر كونه معمول يلبث على معنى: "لا يلبث عن أن يكسب مالا"⁽⁵⁾. وقد اعترض ابن عصفور بقوله: "ولا دليل له في ذلك عندي على وضع الفعل موضع الاسم لاحتمال أن يكون معمول (يلبث) محذوفا والتقدير: ولا يلبث الحر الكريم إذا ارتمت به الجمزي قد شد حيزومها الضفر عن إدراك المني، ثم استأنف فقال: سيكسب مالا أو يفيء له الغنى"⁽⁶⁾.

ومثله قول عروة بن الورد⁽⁷⁾:

1 – ديوانه 225، بشرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، ط 1429، 2 هـ – 2008م، وكتاب الشعر 459

2 – ينظر كتاب الشعر 459 وينظر أيضا التذييل والتكميل 142/6

3 – ينظر كتاب الشعر 459

4 – في نوادر أبي زيد لرجل من طيء وغير منسوب في كتاب الشعر 460

5 – ينظر كتاب الشعر 460

6 – ضرائر الشعر 205

7 – ديوانه 57 وغير منسوب في كتاب الشعر 460 وشرح المفصل 81/2 و 180

"فقالوا ما تشاء فقلتُ ألهو إلى الإصباح آثراً ذي أثير"
فوضع الفعل (ألهو) موضع المصدر (اللهو) لا على تقدير حذف (أن)⁽¹⁾. قال
السيوطي: "ولم يحمل على حذف أن ... لأن قوله ما تشاء؟ سؤال عما يشاء في
الحال، لا الاستقبال. ولو حمل على حذفها لكان مُستقبلاً فلا يطابق السؤال .
واعترض بجواز أن يُراد: أشاء في الحال اللهو في الاستقبال، ودفع بأن قوله في
تمامه (إلى الإصباح آثر ذي أثير) يمنع ذلك "⁽²⁾.
وقد يوضع الاسم موضع اسم آخر ومنه وضع المصدر موضع اسم الفاعل كقول أمية
بن أبي الصلت الذي تقدم:

"وترى شياطيناً ترؤغُ مضافاً ورواغها ضمينٌ إذا ما تطردُ"
فوضع (ضمن) موضع (ضامن) الذي يقتضيه القياس؛ وذلك لأن (فعل) إنما يكون في
الصفات الخلقية والغرائز الثابتة المستقرة ، والكلام في البيت للاستقبال فكان حقه أن
يقول (ضامن) كما في قولهم : "بعيرك صائدٌ غداً وعينه عاورَةٌ بعد غد" ونحوه، ولكن
جعله على الحكاية لما يصير إليه في المستقبل على نحو قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ
النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ (الأعراف:05) وهو لم يحصل بعد⁽³⁾.

ومنه وضع المصدر موضع اسم المفعول كقول أبي كبير الهذلي⁽⁴⁾:
"في رأسٍ مُشْرِفةٍ القَدَالِ كأنما أطرُ السَّحابِ بها بياض المِجْدَلِ"
فجاء بالمصدر وهو (أطر السحاب) وهو انحناؤه، وهو يريد اسم المفعول
المأطور)، أي: (مأطور السحاب) فسمي به على نحو تسمية المخلوق : خَلْقاً⁽⁵⁾.
ومنه قول ذي الرمة⁽⁶⁾:

"كلُّ من المنظرِ الأعلى له شبةٌ هذا وهذان قدَّ الجسم والنُّقْبُ"

1 – ينظر كتاب الشعر 460 وينظر أيضاً شرح المفصل 81/2 و180 وجمع الهوامع 27/1 – 28

2 – جمع الهوامع 28/1

3 – ينظر كتاب الشعر 235 – 236

4 – في شرح أشعار الهذليين 1076 وكتاب الشعر 218

5 – ينظر كتاب الشعر 218

6 – ديوانه 76 وكتاب الشعر 276

فوضع المصدر (قَدْ) موضع اسم المفعول وهو يريد (مقدود الأجسام)؛ لأنه يريد بالجسم الأجسام كأنه قال: هم سواء في الأجسام⁽¹⁾.

ومنه وضع المصدر موضع الظرف كقول العجاج⁽²⁾:

"كأَنَّمَا يُجَلِّبُ أَنْ يُورَّعَا"

فأن والفعل في تأويل مصدر موضوع موضع الظرف وتقدير الكلام " كأنما يجلب التوريع"، أي وقت التوريع فهو عنده مثل قولهم: "مَقْدَمُ الْحَاجِ ، وخفوق النجم، وخلافة فلان" فهذه المصادر جعلت ظروفًا⁽³⁾.

ومنه وضع المصدر موضع الحال كقول رؤبة بن العجاج⁽⁴⁾:

"كَذَاتِ أَحْزَانٍ أَرَأَحَتْ فَقْدًا يُهَيِّجُ اللَّيْلُ عَلَيْهَا وَجْدًا"

فيجوز على أحد وجهين ذكرهما الفارسي أن يكون (الفقد) مصدرا وضعه موضع الحال على قول من قاس ذلك ، وحذف الشاعر المفعول وتقدير الكلام "يريح الحزن فاقدة"⁽⁵⁾. هذه أهم ما جاء في التأويل اللفظ بلفظ آخر.

الخاتمة

وفي الختام توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:—

1 — إن التأويل من أهم وسائل التحليل النحوي التي اعتمدها أبو علي الفارسي في تحليله لنصوص الشعر التي أوردها في كتابه كتاب الشعر.

1 — ينظر كتاب الشعر 278

2 — ديوان العجاج 316، رواية الأصمعي وشرحه، ت: د. عزة حسن، دار الشروق العربي، بيروت — لبنان، حلب — سوريا 1416هـ — 1995م ، وكتاب الشعر 369

3 — ينظر كتاب الشعر 369

4 — ديوان رؤبة بن العجاج 42، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، وكتاب الشعر 343 وهذا البيت جاء في كتاب الشعر بخلاف الديوان، ملفقا من بيتين شطره الأول من بيت والآخر من بيت آخر

5 — ينظر كتاب الشعر 343

- 2- ولولا اعتماده لوسائل التأويل النحوي في توجيه نصوص الكتاب لآل ظاهرها إلى ما لا ترتضيه سلامة الإعراب وصحة المعنى.
 - 3- كان الحذف أهم وسيلة من وسائل التأويل التي اعتمدها إذ مكّنه من ضبط العلاقة بين المعنى والإعراب وتوجيههما بما يخدمهما معا وصولا إلى الوجه الصحيح الذي يبتغيه . وقد جاء في مواضع متعددة منها حذف المبتدأ ، وحذف الخبر، وحذف الفاعل والمفعول به اللذين أصلهما المضاف والمضاف إليه وإقامة غيرهما مقامه، وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، وحذف المضاف.
 - 4 - وجاء التأويل بالزيادة في مقابل التأويل بالحذف والتقدير ، فوجه بعض الأسماء فيه بالزيادة مع أنه موضع خلاف بين النحاة ذاهبا فيه مذهب الكوفيين . وكثر عنده توجيه المعنى والإعراب بزيادة الحروف كزيادة الباء ،والفاء، والكاف، واللام الموطئة للقسم، وحروف النفي.
 - 5 - احتل التأويل بالتقديم والتأخير أهمية في توجيه المعنى والإعراب وكان في مواضع منها تقديم الخبر وتأخير الفاعل وتأخير الصفة وتأخير صلة الموصول وتأخير الحال عن صاحبها وتقديمها عليه.
 - 6- كان للتأويل بالحمل على المعنى أثره البالغ في توجيه الإعراب والمعنى في كتاب الشعر وكان ذلك في مواضع هي: حمل المفرد على المثنى أو العكس، وحمل المذكر على المؤنث أو العكس، وعودة الضمير من جملة الصلة على الموصول بغير ما يستحقه، وتقدير العامل، ورفع الاسم المعطوف على المستثنى المنصوب.
 - 7 - وكان للوسيلة الخامسة أيضا أثرها في توجيه الإعراب والمعنى وهي تأويل اللفظ بلفظ آخر كتأويل الفعل بالفعل وتأويله بجعله موضع الاسم، وتأويل الاسم موضع اسم آخر كوضع المصدر موضع اسم الفاعل، واسم المفعول، والظرف.
- وقد استفاد البحث في إيراد الكثير من الشواهد الشعرية موضع البحث والدراسة التي أظهرت أثر التأويل واضحا في توجيه المعنى والإعراب في كتاب الشعر، راجيا من الله تعالى أن كون قد وفقت في ذلك والحمد لله والصلاة على النبي الأمين محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

Reference

- Fadel Al-Samarrai, The Arabic Sentence, Its Composition And Divisions, Dar Al-Fikr, Jordan, 2007, 76.
- _ Abd Al-Wahhab Muhammad Ali Al-Adwani And Muhammad Nayef al-Dulaimi, Al-Bayt, Al-Jumhur Press, 1973, 167.
- _ Abdul Qadir Bin Omar Al-Baghdadi, The Treasury Of literature And The Core Of Lisan Al-Arab, Al-Khanji Library, Al-Madani Press, Cairo, 1997, 334.
- _ Abdul Qadir Bin Omar Al-Baghdadi, Explanation Of The Verses Of Mughni Al-Labib, Dar Al-Ma'moun for Heritage, Damascus, 1989, 181.
- _ Abi Abdullah Muhammad Ibn Al-Tayyib, Fayd Al-Inshrah Min Rawd Tay Al-Arthif, Dar al-Buhuth for Islamic Studies and Heritage Revival, Dubai - United Arab Emirates, 1990, 480.
- _ Abi Al-Barakat Al-Anbari, Alienation In The Controversy Of Syntax, Syrian University Press, 1957, 50.
- _ Abi Ali Al-Farsi, Issues And Problems Known As Baghdadiyat, Publications of the Ministry of Endowments and Religious Affairs, Revival of Islamic Heritage, Al-Ani Press, Baghdad 1983, 346.
- _ Abi Al-Walid Suleiman Al-Andalusi, Borders In The Origins Of Suleiman Bin Khalaf, Al-Zoubi Foundation, Beirut, 1973, 48.
- _ Abi Hayyan Al-Andalusi, Appendix And Supplementation In Explaining The Book Of Facilitation, Dar Al-Qalam, Damascus, 2000, 300.

- _ Abi Jaafar Al-Nahhas, The Syntax Of The Qur'an, Dar Al-Ma'rifah, Beirut, 2006, 1088.
- _ Abi Mansour Muhammad Bin Ahmed, Refining The Language By Al-Azhari, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Sajil Al-Arab Press, Cairo, 1967, 460.
- _ Abi Saeed Al-Hassan Bin Al-Hussein, Explanation Of The Poems Of Al-Hudhalin, Faraj, Dar Al-Urouba Library, Al-Madani Press, Cairo, 158, 1965.
- _ Abu Ishaq Ibrahim Ibn Al-Sirri, The Meanings Of The Qur'an And Its Syntax Of Glass, Dar Al-Hadith, Cairo, 2005, 220.
- _ Ali Abu Al-Makarem, The Fundamentals Of Grammatical Thinking, Dar Gharib for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, 2007, 272.
- _ Hamzah Bin Al-Hassan Al-Isfahani, Al-Tanbah On The Occurrence Of Al-Tasahif, a house issued with the permission of the Scientific Academy in Damascus, Beirut, 21992 AD, 66.
- _ Ibn Asfour Al-Ashbili, Characteristics And Damages Of Poetry, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1999, 64.
- _ Ibrahim Al-Samarrai, Grammatical Schools: Myth And Reality, Dar Al-Fikr, Amman, 1987, 19.
- _ Jalal Al-Din Al-Suyuti, Similarities And Analogues In Syntax, Modern Library, Sidon-Beirut, 234, 2006.
- _ Jalal Al-Din Al-Suyuti, The Proposal In The Fundamentals Of Syntax, Dar Al-Biruni, 2006, 62.
- _ Muhammad Abd Al-Khaleq Azimah, Studies Of The Style Of The Noble Qur'an, Dar al-Hadith, Cairo, 1972, 286
- _ Muwaffaq Al-Din Abi Al-Baqa Al-Mawsili, Explanation Of The Detailed Explanation Of Al-Zamakhshari, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 201, 2001.

_ Shawqi Dhaif, Grammatical Schools, Dar Al-Maarif, Cairo, 1968, 47.

_ Abdullah Bin Muslim Bin Qutaybah, In The book Al-Maaani Al-Kabir, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, 987, 1984.

-Abi Al-Qasim Al-Hussein, Vocabulary Of The Qur'an By Ragheb Al-Isfahani, Modern Library, Sidon, Beirut, 2009, 41.

-Ali Bin Muhammad Bin Ali, Definitions, Al-Qadi Al-Jurjani, Dar Al-Ma'rif, Beirut, 2007, 51.

The effect of the Grammatical Interpretation on Directing the Meaning and Expression in Abu Ali al-Farsi's Book of Poetry (d. 377 AH)

Wissam Yaqoub Hilal*

Abstract

The importance of grammatical interpretation, which is to carry speech on the face of it, does not lie in two important things. The first: It is a means of returning what violated the grammatical rule - which the grammarians put as a result of the extrapolation of the words of the Arabs - to al-Qaeda. The evidence is apparent to a face that accepts expression and meaning and prevents their conflict or the departure of one of them from the standards of the Arabic language and its safety. Whereas, "Abu Ali Al-Farsi" in his book The Book of Poetry or the so-called explanation of the verses of the problem of expression was diligent in directing many poetic texts, and made its understanding consistent with the true meaning and integrity of the expression, interpretation was adopted as one of the means to achieve its goal. This research dealt with the effect of

* Lect. / Department of Arabic Language/ College of Arts/ University of Mosul.

interpretation in directing meaning and expression in this book, trying to reveal this effect in the texts of the book of poetry and the adoption of its author - a science from Arabic flags - interpretation is a way to direct these texts.

Key words : syntax ‘meaning ‘connotation